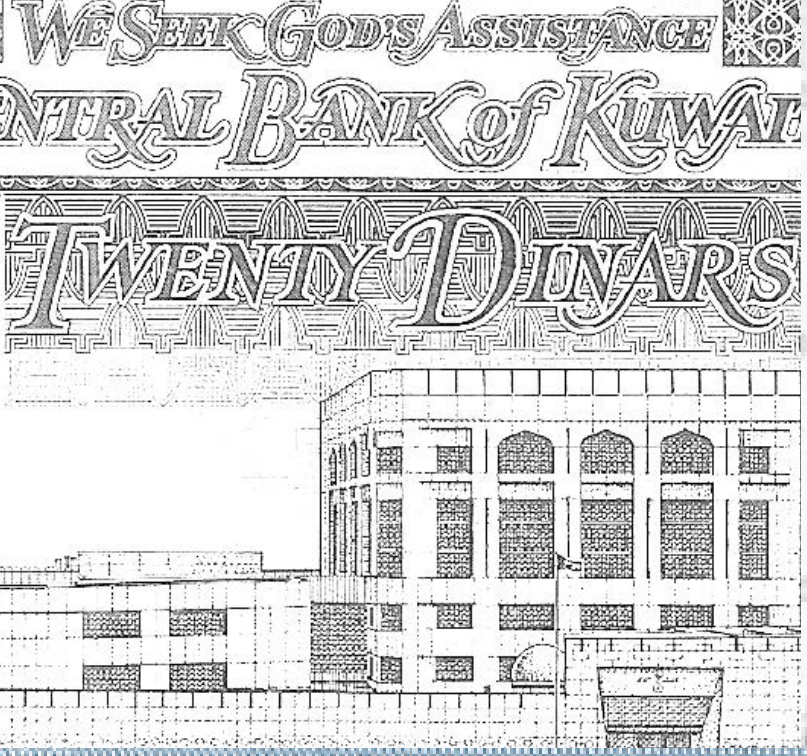

أصول للاستشارات الشرعية
Osol For Sharia Consulting

تقرير

الحوكمة الشرعية

دولة الكويت 2020

د. عبدالعزيز أحمد الناهض

محمد عبدالرحمن الشرفا

تقرير الحوكمة الشرعية
دولة الكويت ٢٠٢٠

د. عبدالعزيز أحمد الناهض محمد عبدالرحمن الشرفا

يناير ٢٠٢١

إخلاء مسؤولية:

كافة الحقوق محفوظة للمؤلفين، ولا يجوز إعادة إصدار أي جزء من هذا التقرير أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة دون ذكر أن المصدر هو تقرير الحوكمة الشرعية دولة الكويت ٢٠٢٠، ورغم كل الجهود المبذولة لضمان دقة المعلومات، إلا أن المؤلفين غير مسؤولين تجاه أي شخص أو جهة عن عدم دقة المعلومات أو الآراء التي يتضمنها هذا التقرير، فإن هذا التقرير هو للمعلومة العامة فقط وليس الهدف منه تقديم اية استشارة شرعية أو مالية أو أية استشارة أخرى.

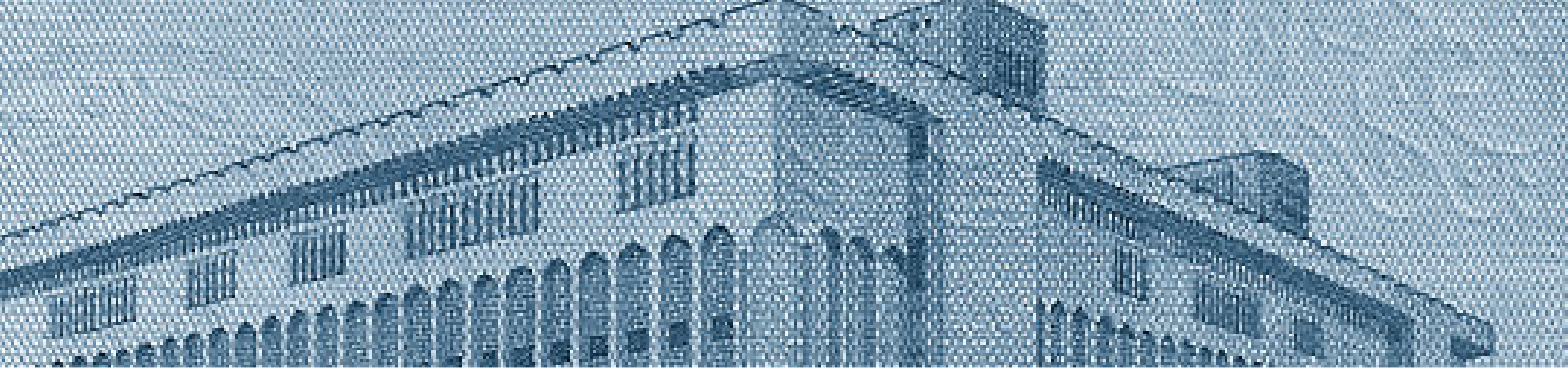

عن المؤلفين

د. عبدالعزيز أحمد الناهض

الأستاذ المساعد بقسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، متخصص بالاقتصاد والتمويل الإسلامي وفقه المعاملات المالية المعاصرة.

حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والتمويل الإسلامي من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (IIUM)، وعلى شهادة الماجستير في الاقتصاد والتمويل الإسلامي من جامعة درهام بالمملكة المتحدة (Durham University)، وعلى شهادة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من جامعة الكويت.

رئيس وعضو لعدد من الهيئات الشرعية وعمل في جهاز الرقابة الشرعية لدى بيت التمويل الكويتي لمدة تتجاوز الست سنوات، وعضو مجلس إدارة سابق في نقابة المدققين الشرعيين بدولة الكويت، وحاصل على المركز الأول في شهادة المراقب والمدقق الشرعي المعتمد (CSAA) الصادرة عن أيوفي (AAOIFI) لعام ٢٠٠٩.

a.alnahedh@ku.edu.kw

محمد عبدالرحمن الشرفا

باحث دكتوراه في السنة الأخيرة بجامعة المالايا في ماليزيا (UM)، شريك مدير في إحدى شركات التدقيق والاستشارات الشرعية ومهني متخصص في المالية الإسلامية.

حصل على الماجستير في المالية الإسلامية من جامعة التمويل الإسلامي العالمية (INCEIF) بماليزيا ودرجة البكالوريوس في المالية من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (GUST)بدولة الكويت ومؤسس لنادي التمويل الإسلامي فيها.

كاتب لعدد من المقالات العلمية المحكمة في مجال الأسواق المالية والتدقيق الشرعي الخارجي والمالية الإسلامية بدول الخليج العربي، وحاصل على العديد من الشهادات المهنية في المالية الإسلامية كشهادة الماجستير المهني التنفيذي في المالية الإسلامية والدبلوم المهني في التدقيق الشرعي وشهادة المراقب والمدقق الشرعي المعتمد ودبلوم المعهد القانوني للمحاسبين الإداريين البريطاني "سيما" في المالية الإسلامية.

mohamadalshurafa@gmail.com

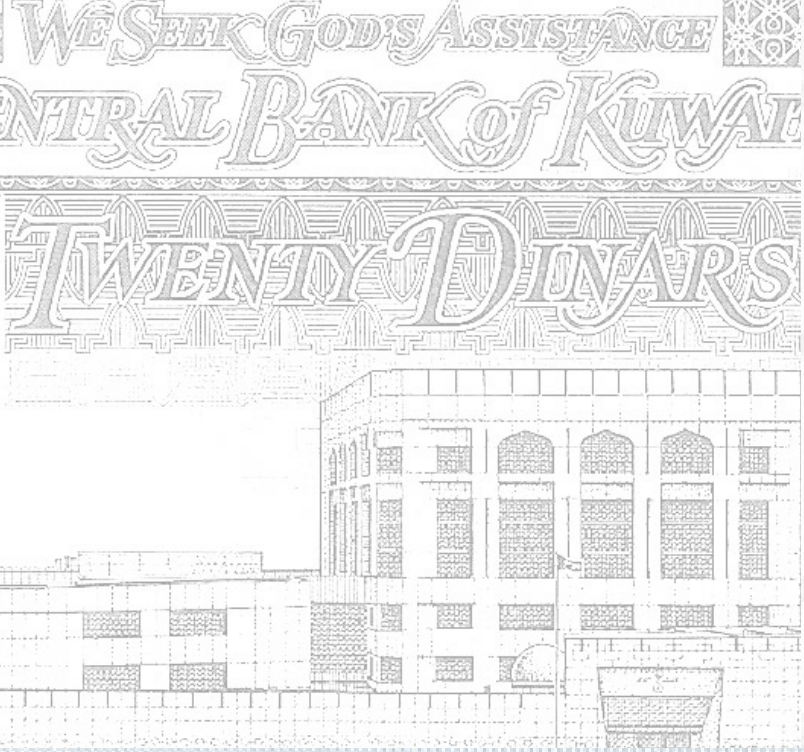

بسم الله الرحمن الرحيم

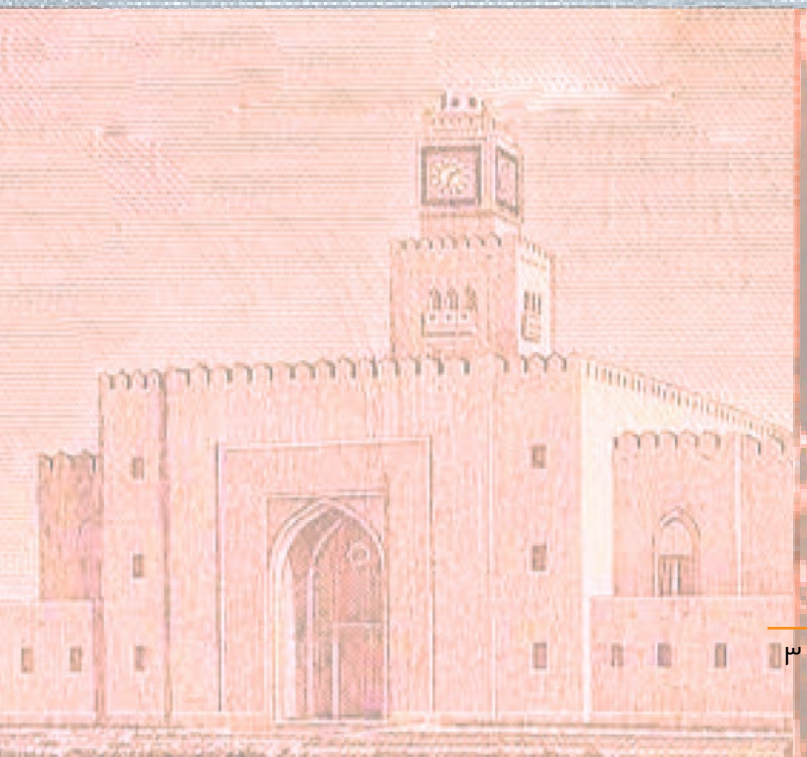

المحتويات

نبذة عن الشركة الراعية	٥
الملخص التنفيذي	٦
الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية	٩
مفهوم الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية	٩
الفرق بين الحوكمة الشرعية وحوكمة المؤسسات	١٠
لماذا المؤسسات المالية بحاجة إلى الحوكمة الشرعية؟	١١
مبادئ الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية	١٣
المرتكزات الأساسية للحوكمة الشرعية	١٥
التطور التاريخي لتعليمات الحوكمة الشرعية في دولة الكويت	٢١
المرحلة الأولى: مرحلة الالتزام الشرعي الذاتي (١٩٧٨ - ١٩٩٤)	٢٢
المرحلة الثانية: مرحلة تعليمات شركات الاستثمار الإسلامية (١٩٩٤ - ٢٠٠٣)	٢٣
المرحلة الثالثة: مرحلة تعليمات البنوك الإسلامية (٢٠٠٣ - ٢٠١٠)	٢٤
المرحلة الرابعة: مرحلة تعليمات هيئة أسواق المال (٢٠١٠ - ٢٠١٥)	٢٥
المرحلة الخامسة: مرحلة تعليمات الحوكمة الشرعية المتقدمة (٢٠١٥ - حتى الآن)	٢٥
نماذج الحوكمة الشرعية في دولة الكويت	٣٠
نموذج الحوكمة الشرعية لبنك الكويت المركزي	٣١
نموذج الحوكمة الشرعية لهيئة أسواق المال	٣٩
نموذج الحوكمة الشرعية لوزارة التجارة والصناعة	٤٤
نموذج الحوكمة الشرعية لوحدة تنظيم التأمين	٤٦
أبرز تجارب الحوكمة الشرعية في دولة الكويت	٤٨
الاستنتاجات	٣٩
التوصيات	٥٠
ملحق ١: أهم أحداث الصناعة المالية الإسلامية في دولة الكويت	٥١
ملحق ٢: أهم أحداث الحوكمة الشرعية التي مرت بها الصناعة المالية الإسلامية في دولة الكويت	٥٣
المراجع	٥٥

نبذة عن الشركة الراعية

أصول للاستشارات الشرعية

أصول للاستشارات الشرعية هي شركة إقليمية للخدمات المهنية المتعلقة بالالتزام الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية تأسست بموجب تحالف بين مجموعة من الشركاء ذوي المعارف والخبرات الشرعية والمالية والمهنية، وهي مرخصة ومسجلة لدى عدد من الجهات الإشرافية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

من نحن

- أصول شركة متخصصة في الاستشارات الشرعية والتدقيق.
- أصول مرخصة ومسجلة لدى عدد من الجهات في دول مجلس التعاون الخليجي.
- تضم أصول مجموعة من الخبراء الماليين والمهنيين والفقهاء الشرعيين ذو الكفاءة العالية.

خدماتنا

التدقيق والاستشارات الشرعية

الأسواق المالية الإسلامية

قطاعات الاقتصاد الإسلامي الصاعدة

التدريب المهني

تواصل معنا:

+965 50604844
+965 65117798

malshurafa@osolfsc.com
aalbaloul@osolfsc.com

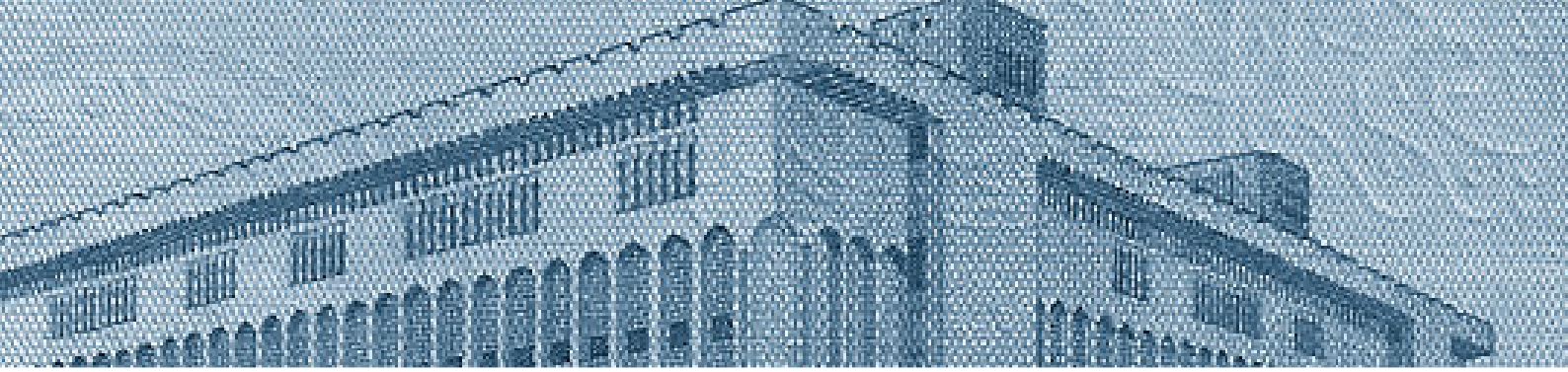

الملخص التنفيذي

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على مفهوم "الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية" خصوصًا مع الزخم المتنامي لهذا المفهوم في أوساط الصناعة المالية الإسلامية خلال العقد الأخير. ويبدأ التقرير بالحديث عن مفهوم الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية مع بيان أهم المبادئ والمرتكزات التي يقوم عليها هذا المفهوم، وكذلك بيان الفرق بين مفهوم الحوكمة الشرعية وحوكمة المؤسسات.

بالإضافة إلى ذلك يسعى هذا التقرير إلى بيان وتوثيق التطور التاريخي لتعليمات الحوكمة الشرعية في دولة الكويت، والتي بدأت منذ سبعينيات القرن الماضي - مع إنشاء أول مؤسسة مالية إسلامية في دولة الكويت - إلى وقتنا الحاضر مع صدور قانون إنشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية لدى بنك الكويت المركزي. ويحاول هذا التقرير تقسيم هذا التطور التاريخي لتعليمات الحوكمة الشرعية من خلال خمس مراحل أساسية، كل مرحلة منها لها طابعها الخاص.

ويسعى هذا التقرير كذلك لدراسة وتحليل تعليمات الحوكمة الشرعية التي قامت بإصدارها الجهات الإشرافية في دولة الكويت والتي انحصرت بالجهات الأربع التالية: بنك الكويت المركزي - هيئة أسواق المال - وزارة التجارة والصناعة - وحدة تنظيم التأمين.

وفي النهاية يقدم التقرير بعض الاستنتاجات والتوصيات فيما يتعلق بنظام الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية في دولة الكويت. ويرجى أن يكون هذا التقرير مرجعًا لنظام الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية في دولة الكويت، وأن يكون قد استوعب جميع تعليمات الحوكمة الشرعية بصورة دقيقة وشاملة.

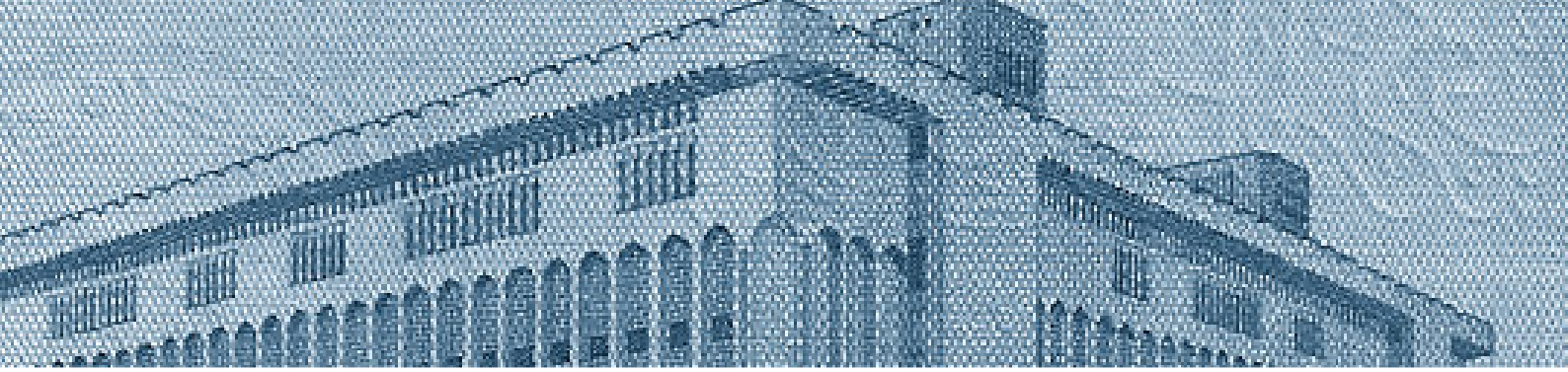

نظرة عامة للقطاع المالي في دولة الكويت

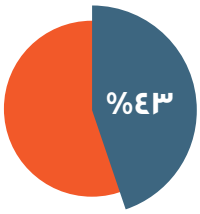

تمثل شركات الاستثمار الإسلامية نسبة ٤٣٪ من شركات الاستثمار المرخصة من هيئة أسواق المال بدولة الكويت

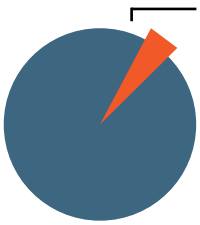

تمثل الأصول المصرفية الإسلامية في الكويت نسبة ٦,٣% من إجمالي أصول البنوك الإسلامية عالمياً

عدد شركات الاستثمار الإسلامية المرخصة من هيئة أسواق المال

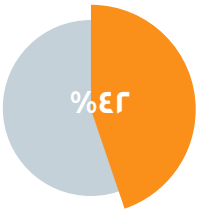

تبلغ الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في دولة الكويت ٤٢% من إجمالي القطاع المصرفي

تمثل قيمة الأصول المصرفية الإسلامية في الكويت المركز الخامس عالمياً

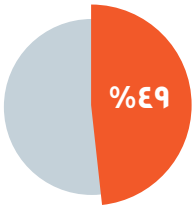

يبلغ عدد صناديق الاستثمار الإسلامية في دولة الكويت ٣٠ صندوق استثمار كما في يوليو ٢٠٢٠ بما نسبته ٤٩% من إجمالي عدد صناديق الاستثمار في دولة الكويت

عدد صناديق الاستثمار الإسلامية في الكويت

إجمالي عدد صناديق الاستثمار الإسلامية عالمياً

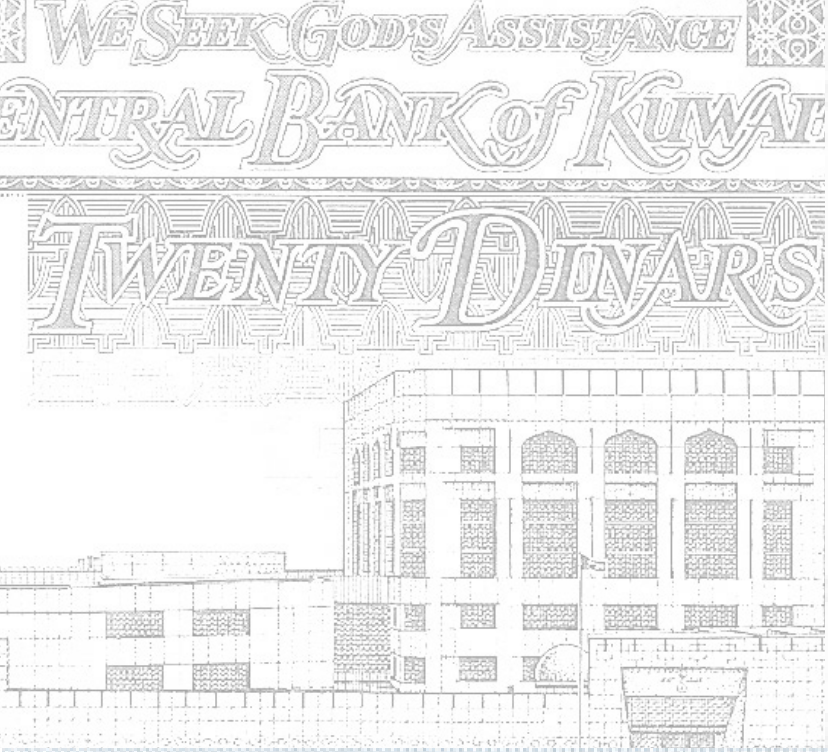

الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية

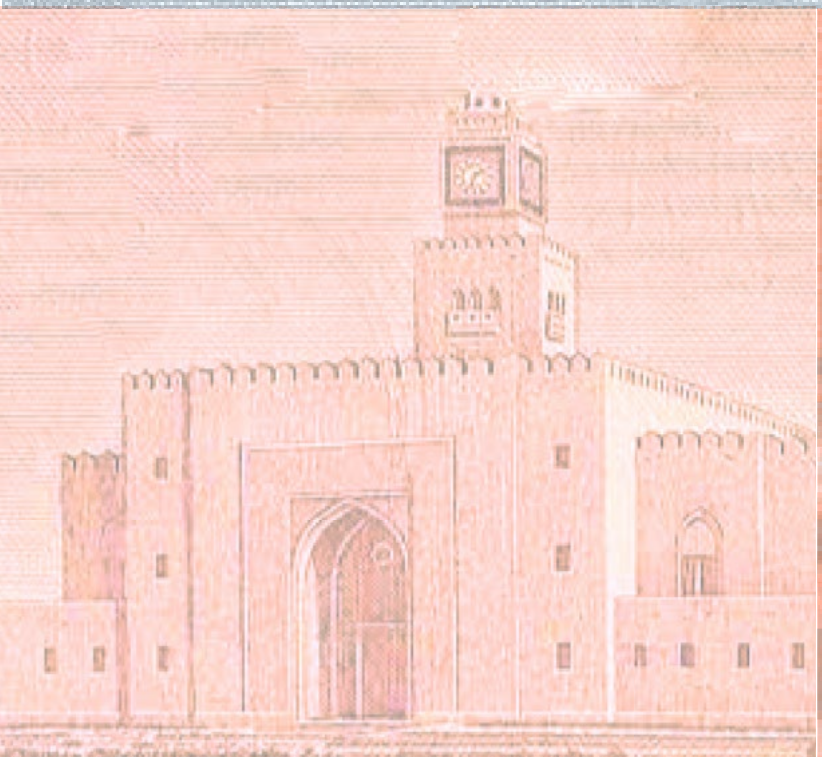

الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية

مفهوم الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية:

إن مفهوم الحوكمة الشرعية لم يسبق تناوله أو الإشارة إليه في كتب العلماء والفقهاء السابقين، وذلك بسبب حداثة هذا المفهوم، حيث لم يتداول بين الأوساط العلمية إلا مؤخرًا.

وأما أول المحاولات لتعريف مفهوم الحوكمة الشرعية بشكل رسمي فقد كانت من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) من خلال المعيار رقم (١٠) الخاص بالمبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية الصادر في ديسمبر ٢٠٠٩، حيث تم تعريف الحوكمة الشرعية بأنها: "النظام الذي يشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هنالك إشرافاً شرعياً فاعلاً مستقلاً".

ويمكننا تعريف الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية بأنها هي: "النظام الذي يُطَمئِن أصحاب المصلحة بعدم مخالفة المؤسسة لأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال اتباعها للتعاليم الشرعية الصحيحة، والتأكد من صحة تطبيقها، مع الإفصاح الشرعي عن ذلك."

والمقصود بأصحاب المصلحة (Stakeholders) هم جميع الجهات - سواء كانوا أفراداً أم كيانات - التي تربطهم مصلحة أو علاقة أو اهتمام بالمؤسسة، كالمساهمين والمستثمرين المحتملين والمدراء والموظفين والدائنين والعملاء والمجتمع وأجهزة الدولة ذات العلاقة.

"إن مفهوم الحوكمة الشرعية لم يسبق تناوله أو الإشارة إليه في كتب العلماء والفقهاء السابقين، وذلك بسبب حداثة هذا المفهوم، حيث لم يتداول بين الأوساط العلمية إلا مؤخرًا."

"أول المحاولات لتعريف مفهوم الحوكمة الشرعية بشكل رسمي كانت من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) من خلال المعيار رقم (١٠) الخاص بالمبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية الصادر في ديسمبر ٢٠٠٩."

"الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية هي: "النظام الذي يُطَمئِن أصحاب المصلحة بعدم مخالفة المؤسسة لأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال اتباعها للتعاليم الشرعية الصحيحة، والتأكد من صحة تطبيقها، مع الإفصاح الشرعي عن ذلك."

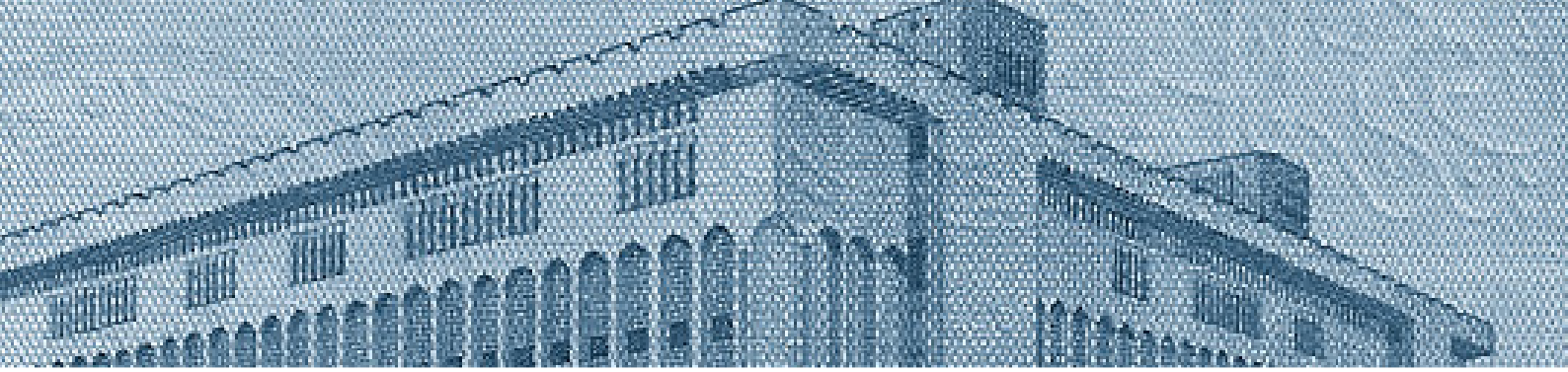

الفرق بين الحوكمة الشرعية وحوكمة المؤسسات:

إن مفهوم الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية (Shariah Governance) هو مفهوم مختلف تماماً عن مفهوم حوكمة المؤسسات (Corporate Governance)، لما للمفهوم الأول من أبعاد دينية وأخلاقية تتجاوز بكثير حدود المفهوم الثاني المقتصر على الأبعاد المالية والإدارية.

ويمكن تلخيص أهم الفروقات الأساسية بين الحوكمة الشرعية وحوكمة المؤسسات في الجدول التالي:

البيان	الحوكمة الشرعية	حوكمة المؤسسات
الاعتماد	على الشريعة الإسلامية	على استحسان العقل البشري
النطاق	المؤسسات المالية الإسلامية	جميع المؤسسات المالية
المقصد	حفظ الدين والمال معاً	حفظ المال فقط
صاحب الحق	حق لله تعالى	حق للآدميين
المشكلة التي تعالجها	مشكلة عدم الالتزام الشرعي (Shariah non-compliance problem)	مشكلة الوكالة (Agency problem)
الفساد الذي تحاربه	الفساد الشرعي للمعاملات	الفساد المالي والإداري
الاهتمام بالمصالح	جميع أصحاب المصلحة على حد سواء	الملاك وحملة الأسهم بالدرجة الأولى

جدول (١): الفروقات الأساسية بين الحوكمة الشرعية وحوكمة المؤسسات

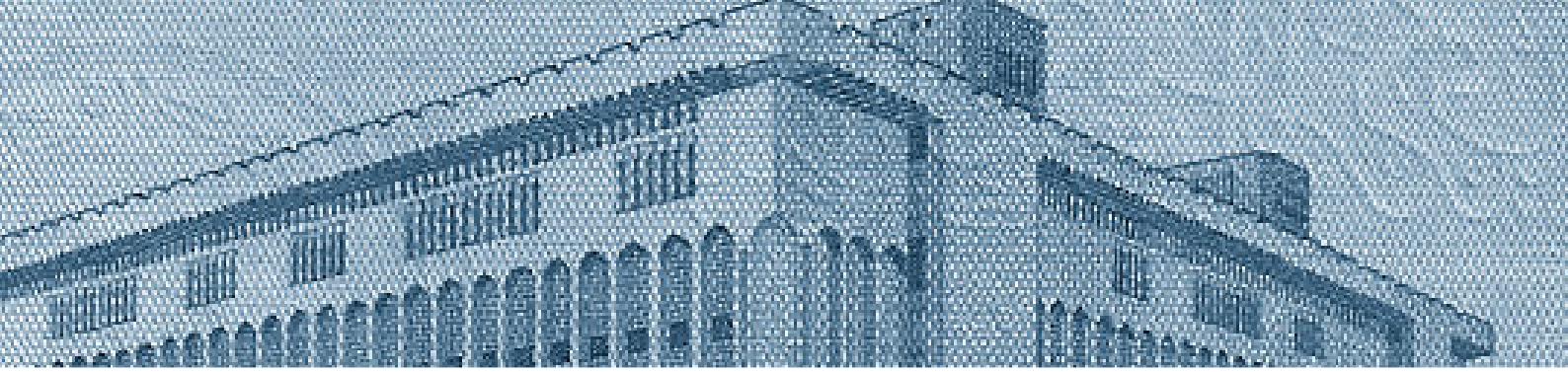

لماذا المؤسسات المالية بحاجة إلى الحوكمة الشرعية؟

إن كثيراً من التساؤلات قد تطرح عن سبب حاجة المؤسسات المالية لنظام للحوكمة الشرعية، ويمكن القول أن مشكلة الحوكمة الشرعية تتمثل في المعاملات المحرمة شرعاً، وفي ذات الوقت فإنه ليس من الممكن منع التعاملات المالية والتجارية لهذا السبب، فإن البشرية بحاجة إلى هذه التعاملات المالية والمبادلات التجارية لتحقيق مصالحهم ولقيام معيشتهم، فإذًا التوفيق ما بين إباحة التعاملات واجتناب المعاملات المحرمة هو الحل لذلك.

> إن مشكلة الحوكمة الشرعية تتمثل في المعاملات المحرمة شرعاً، وفي ذات الوقت فإن ليس من الممكن منع التعاملات المالية والتجارية لهذا السبب.

وقد ذكر الله سبحانه وتعالى ذلك في كتابه الكريم، بقوله: **(ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) [البقرة:٢٧٥]**، وبقوله سبحانه: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ) [النساء:٢٩]**، وهنا بينت الآيتان للعباد طريق التعاملات المالية المباحة من خلال البيع لا عن طريق الربا، وأن المبادلات التجارية لا تتم إلا عن طريق التراضي وإلا أصبحت نوعاً من أنواع أكل أموال الناس بالباطل.

> المبادلات التجارية لا تتم إلا عن طريق التراضي وإلا أصبحت نوعاً من أنواع أكل أموال الناس بالباطل.

وقد بين رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أنه سوف يأتي زمان لا يبالي فيه المرء عن مصدر كسبه ورزقه أمن حلال أم من حرام، فيقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم): **"يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء ما أخذ منه، أمن الحلال أم من الحرام"** (رواه البخاري).

وبناءً على ما سبق، ولما كان المسلم مأمور باتباع أحكام الشريعة الإسلامية وعدم مخالفتها، فإنه يجب على كل تاجر مسلم أن يتعلم ويفقه أمور دينه خصوصاً فيما يتعلق بالمعاملات المالية والتجارية، ولكن مع التطور الهائل في الصناعة المالية وظهور مؤسسات مالية عملاقة، وأصبحت ملكيتها موزعة على شريحة كبيرة من أصحاب رؤوس المال الذين ليست لهم أية علاقة بإدارة المؤسسة، وإنما تم توكيل إدارة هذه المؤسسات إلى مجموعة من المدراء المحترفين والمتخصصين، فإن ذلك لا يمنع أصحاب رؤوس المال من اتباع أحكام الشريعة الإسلامية، بل هم في هذه الحالة مأمورون بوجوب توكيل أشخاص يقومون مقامهم في المؤسسة للتأكد من أنها ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية.

> مع أن أصحاب رؤوس المال ليست لهم أية علاقة بإدارة المؤسسة، وإنما تم توكيل إدارة هذه المؤسسات إلى مجموعة من المدراء المحترفين والمتخصصين، فإن ذلك لا يمنع أصحاب رؤوس المال من اتباع أحكام الشريعة الإسلامية.

إذاً فإن مَكْمَن مشكلة الحوكمة الشرعية يتمثل في الجهل وعدم معرفة أحكام المعاملات المالية، بالإضافة إلى حب المال الذي قد يعمي أعين البعض ويجعلهم لا يبالون عن مصدر أموالهم أمن حلال أم من حرام.

وتتأكد هذه المشكلة في وقتنا الحاضر بالمؤسسات المالية، فبالإضافة إلى الأسباب السابقة فإن الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية تختص بأسباب إضافية وهي:

١. عمل هذه المؤسسات المالية الإسلامية تحت نظام مالي عالمي مسيطر ومبني على أسس تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
٢. كثرة المستجدات الشرعية التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية اليوم، مع ظهور منتجات وهياكل مالية أكثر تعقيداً.
٣. رحيل الجيل المؤسس لهذه المؤسسات المالية الإسلامية وانتقالها لجيل جديد منهم من قد لا يعرف المنهج الذي سار عليه المؤسسون.
٤. دخول مؤسسات أجنبية وعالمية لمجال الصناعة المالية الإسلامية طمعاً بالربح لا لإيمانها بالمنهج.

> ❞ إن مَكْمَن مشكلة الحوكمة الشرعية يتمثل في الجهل وعدم معرفة أحكام المعاملات المالية. ❝

مبادئ الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية:

لقد ناقش مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) موضوع مبادئ الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية، وأصدر بذلك معياراً خاصاً حول أهم المبادئ الأساسية للحوكمة الشرعية ، ولقد حدد المعيار خمسة مبادئ أساسية للحوكمة الشرعية، وهي: **الإطار العام للحوكمة الشرعية، والكفاءة، والاستقلالية، والسرية، والتناسق.** ويمكن إضافة مبدأين أساسيين وهما لا يقلان أهمية عن المعايير الخمسة السابقة، وهما: **المسؤولية، والشفافية.**

وعليه، فيصبح مجموع مبادئ الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية سبعة مبادئ، وهي كالتالي:

١. الإطار العام للحوكمة الشرعية (Shariah Governance Framework): يهدف هذا المبدأ إلى ضمان وجود إطار عام فعال للحوكمة الشرعية، ويعتمد هذا المبدأ على قاعدة: "لا يوجد نموذج موحد ولا قياس واحد يناسب الجميع"، وعليه فلا بد من تبني واعتماد هيكل للحوكمة الشرعية يتناسب مع حجم وتعقيد وطبيعة الأعمال، ويغطي جميع المراحل والإجراءات السابقة واللاحقة لتقديم المنتجات وإتمام المعاملات مع العملاء .

> "لا بد من تبني واعتماد هيكل للحوكمة الشرعية يتناسب مع حجم وتعقيد وطبيعة الأعمال."

٢. المسؤولية (Responsibility): ويقصد بها تحديد المسؤوليات بدقة من أجل الأداء الفعال وعدم اختلاط الوظائف التي تعود على المؤسسة بالسلب. حيث يهدف هذا المبدأ إلى تحديد مسؤوليات وواجبات كل طرف من الأطراف ذات العلاقة بإطار الحوكمة الشرعية بما يضمن تحمل المسؤولية والمساءلة.

> "لا بد من تحديد مسؤوليات وواجبات كل طرف من الأطراف ذات العلاقة بإطار الحوكمة الشرعية."

٣. الكفاءة (Efficiency): ويقصد بها المؤهلات الأكاديمية، والخبرات العملية، والسمعة الحسنة، والتاريخ العملي الجيد لأعضاء الهيئة الشرعية والجهاز الشرعي لدى المؤسسة. حيث يهدف هذا المبدأ إلى التأكد من توافر مجموعة من الخبرات والمهارات المعقولة مع السعي الدائم لتطوير قدراتهم وأدائهم المهني.

> "لا بد من توافر مجموعة من الخبرات والمهارات المعقولة لدى الجهاز الشرعي للمؤسسة."

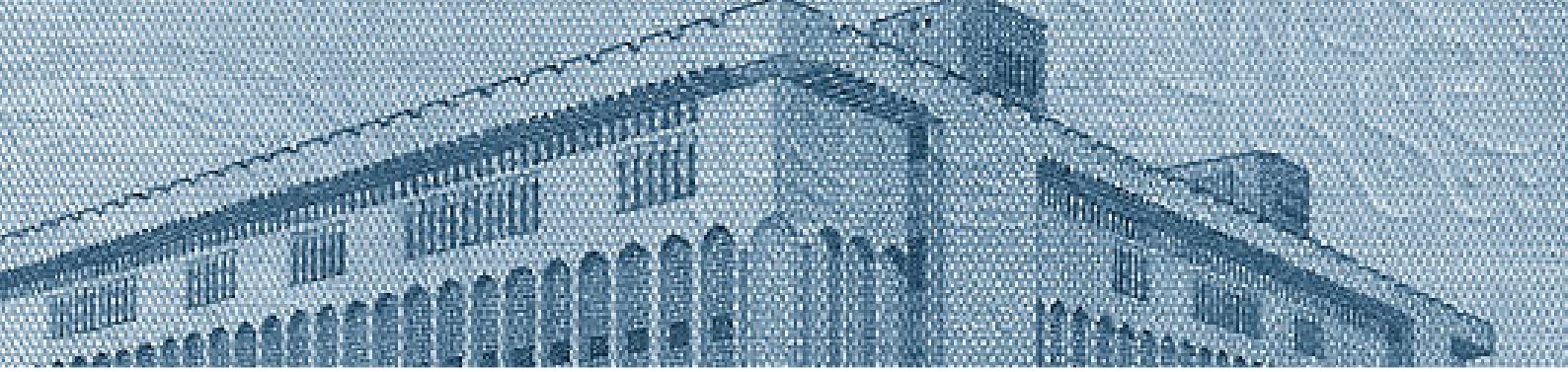

٤. الاستقلالية (Independence): ويقصد بها إفساح المجال أمام الهيئة الشرعية لإصدار الفتاوى والأحكام الشرعية وفق ما تقتضيه ضوابط الاجتهاد وشروط الإفتاء دون مؤثرات على أعضاء الهيئة الشرعية ، ويهدف هذا المبدأ للسعي إلى المحافظة على استقلالية الهيئات الشرعية والجهاز الشرعي من خلال تقليل حالات تعارض المصالح المحتملة ما أمكن.

"لابد من المحافظة على استقلالية الهيئات الشرعية والجهاز الشرعي من خلال تقليل حالات تعارض المصالح المحتملة ما أمكن."

٥. السرية (Confidentiality): ويقصد بها الحفاظ على المعلومات التي يحصل عليها الجهاز الشرعي غير المتاحة للجمهور وغير المسموح بالإعلان عنها. حيث يهدف هذا المبدأ إلى التركيز على أهمية الحفاظ على سرية المعلومات من قبل الجهاز الشرعي. ولتحقيق ذلك فيجب على أعضاء الجهاز الشرعي التأكد من أن المعلومات الداخلية التي يحصلون عليها طوال أداء واجباتهم تظل سرية.

"لابد من الحفاظ على سرية المعلومات الداخلية التي يحصل عليها الجهاز الشرعي."

٦. التناسق (Consistency): ويقصد بها توافق أعضاء الهيئة الشرعية في تقديم الآراء والفتاوى، والحرص قدر الإمكان للوصول إلى إجماع فيما يتعلق بالقرارات الشرعية، ولا يلجأ إلى اتخاذ القرار بالأغلبية إلا إذا لم يتمكن الوصول إلى الإجماع في مدة زمنية معقولة . ويهدف هذا المبدأ إلى التركيز على تحسين التناسق فيما يتعلق باحترافية أعضاء الهيئة الشرعية والجهاز الشرعي.

"لا يلجأ إلى اتخاذ القرار بالأغلبية إلا إذا لم يتمكن الوصول إلى الإجماع في مدة زمنية معقولة."

٧. الشفافية (Transparency): ويقصد بها وضوح العلاقة بين الأطراف المكونة للمؤسسة من حيث الحقوق والواجبات والمسؤوليات، مع الكشف والإفصاح عن جميع البيانات المطلوبة ورفعها للجهات ذات العلاقة. حيث يهدف هذا المبدأ إلى التأكد من أن الإفصاح يتم في وقته وبدقة شاملاً لكل الوثائق المتعلقة بالمؤسسة .

"لابد من التأكد من أن الإفصاح يتم في وقته وبدقة."

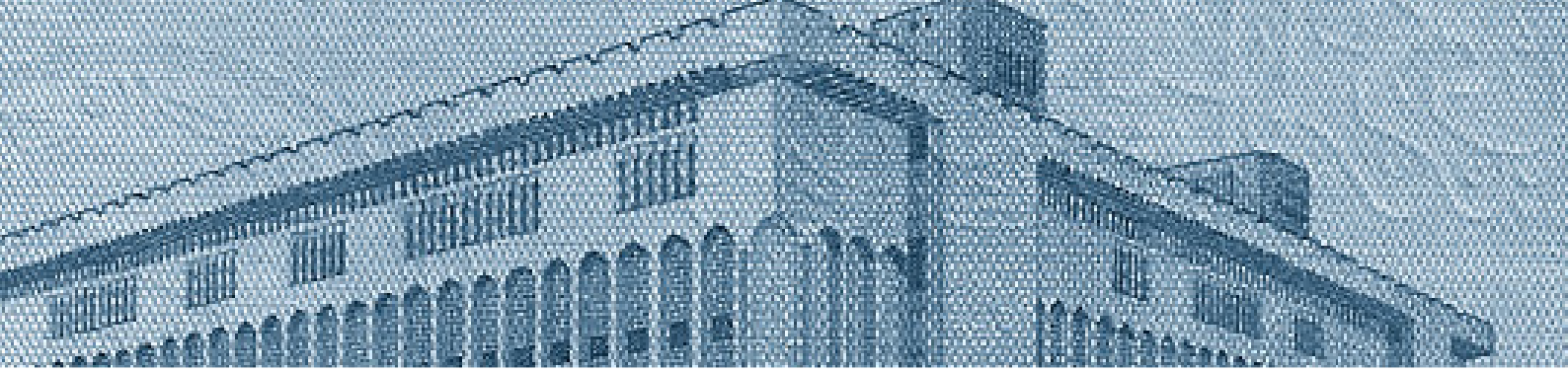

المرتكزات الأساسية للحوكمة الشرعية:

إن الحوكمة الشرعية هي ذلك النظام الذي يحتوي على أدوات وآليات فاعلة يتم التأكد من خلالها من عدم مخالفة المؤسسة لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع عملياتها وأنشطتها المختلفة، وذلك من خلال الاعتماد على التشريع الإسلامي الصحيح، والرقابة الشرعية الفاعلة، والإفصاح الشرعي المستمر الذي يطمئن أصحاب المصلحة بمدى توافق المؤسسة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

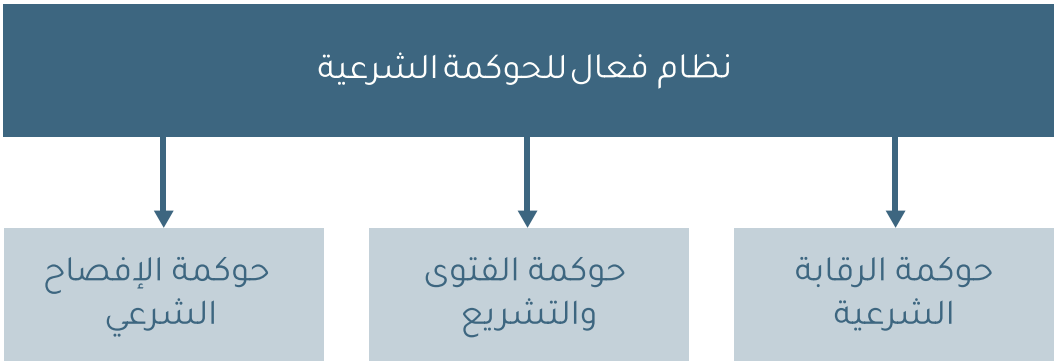

شكل (١) المرتكزات الأساسية لحوكمة شرعية فاعلة

ولذلك فإن، الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية تعتمد على ثلاثة مرتكزات أساسية للوصول إلى فاعلية نظام الحوكمة الشرعية، وهي:

أولاً: حوكمة الفتوى والتشريع:

ويقصد بها: وضع مرجعية معيارية تشريعية للمعاملات ، وهي الحوكمة التي تضمن اتباع المؤسسة لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال حصولها على الفتاوى والقرارات الشرعية المعتمدة.

وعلى ذلك فلا بد من أن تكون هنالك حوكمة تضبط وتحكم عمليات الفتوى والتشريع للمؤسسات المالية الإسلامية حتى يتم ضمان الوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح للمسائل والقضايا الشرعية المستجدة التي تواجه هذه المؤسسات.

> "لا بد من وجود حوكمة تضبط وتحكم عمليات الفتوى والتشريع للمؤسسات المالية الإسلامية حتى يتم ضمان الوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح."

والأصل في ذلك أن تكون حوكمة الفتوى والتشريع سابقة لتنفيذ المعاملات والمنتجات والعقود حفاظاً عليها من البطلان والفساد، ولكنها قد تكون لاحقة للتنفيذ فيما لو تم تنفيذ معاملات مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية للنظر في المخالفة الشرعية إما بإبطال العقد أو تجنيب الأموال ونحوها.

ولكي يتم ضبط عملية الفتوى والتشريع في المؤسسات المالية فإنه لا بد من وجود تنظيم لذلك من خلال اتباع أحد النماذج التالية :

١. النموذج المركزي (Centralized model): بأن يكون هنالك هيئة شرعية مركزية يعهد إليها سلطة إصدار المعايير والفتاوى والقرارات الشرعية في القضايا ذات الصلة، وتكون قراراتها ملزمة لجميع المؤسسات التي تقع تحت سلطتها. ولا يسمح في هذا النموذج بوجود هيئات شرعية بكل مؤسسة، وإنما يسمح بوجود جهاز شرعي للرقابة على التزام المؤسسة بقرارات الهيئة الشرعية المركزية.

> التنظيم المركزي: لا يسمح في هذا النموذج بوجود هيئات شرعية بكل مؤسسة.

٢. النموذج الذاتي (Self-regulation model): وهو مستمد من مبدأ عدم التدخل (Laissez-faire)، بحيث يعهد إلى كل مؤسسة سلطة إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية الخاصة بها، ويكون لكل مؤسسة هيئتها الشرعية الخاصة، وتعتبر قراراتها ملزمة لها فقط، وهذا النموذج هو الذي يجري العمل به في أغلب الدول.

> التنظيم الذاتي: يعهد إلى كل مؤسسة سلطة إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية الخاصة بها.

٣. النموذج الهجين (Hybrid model): بأن تكون سلطة إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية مشتركة ما بين الهيئة الشرعية المركزية والهيئة الشرعية للمؤسسة، بحيث يعهد إلى الهيئة الشرعية المركزية الإشراف على الهيئات الشرعية للمؤسسات، مع إصدارها للمعايير والقرارات الشرعية في الأمور المستقرة، وتترك الأمور المستجدة للهيئات الشرعية لدى المؤسسات، على أن تلتزم بما تقرره الهيئة الشرعية المركزية. وهذا النموذج قد جمع بين إيجابيات النموذجين السابقين وتلافى سلبياتهم، حيث جمع بين الضبط والإشراف المميز للهيئة الشرعية المركزية، والسرعة والقرب المميز للهيئات الشرعية التابعة للمؤسسات.

> التنظيم الهجين: بأن تكون سلطة إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية مشتركة بين الهيئة الشرعية المركزية والهيئة الشرعية للمؤسسة.

	الإيجابيات	السلبيات
التنظيم المركزي (Centralized model)	حصر الفتوى بالأكفأ وبمن تتوفر فيه شروطها الشرعية، والاستقلالية المطلقة والتحرر من الضغوط التي قد تمارسها المؤسسات على الهيئات الشرعية التابعة لها، وتوحيد المعايير الشرعية بين المؤسسات المالية.	التأخر في الإجابة على الاستفسارات الشرعية العاجلة مما قد يربك عمل المؤسسات، وتركز المخاطر الشرعية إذا لم تتخذ الهيئة الشرعية المركزية منهجاً صحيحاً في الفتوى.
التنظيم الذاتي (Self-regulation model)	السرعة في الرد على الاستفسارات الشرعية للمؤسسة، ووجود هيئة شرعية خاصة بالمؤسسة سوف يؤدي بلا شك إلى زيادة الوعي والثقافة الشرعية لدى إدارة وموظفي المؤسسة.	تعدد الهيئات الشرعية مما قد يؤدي إلى دخول عامل المنافسة بين الفتاوى، فتطرد الفتوى الضعيفة الفتوى الجيدة من الصناعة.
التنظيم الهجين (Hybrid model)	وهذا النموذج قد جمع بين إيجابيات النموذجين السابقين وتلافى سلبياتهم، حيث جمع بين الضبط والإشراف المميز للهيئة الشرعية المركزية، والسرعة والقرب المميز للهيئات الشرعية التابعة للمؤسسات.	

جدول (٢): إيجابيات وسلبيات نماذج حوكمة الفتوى والتشريع

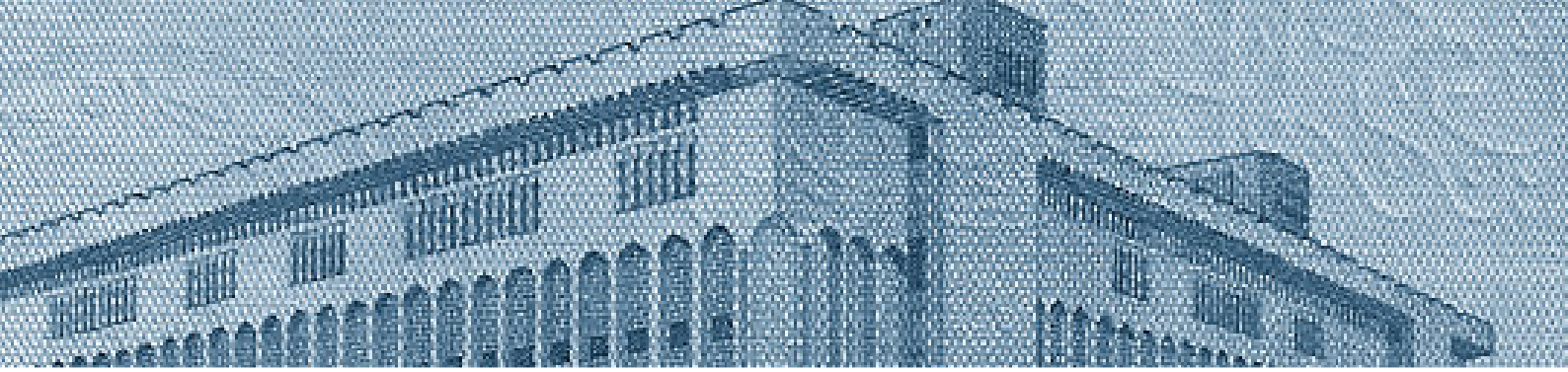

ثانياً: حوكمة الرقابة الشرعية:

ويقصد بها: الحوكمة التي تتأكد من أن تطبيق جميع عمليات وأنشطة المؤسسة يتم وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، والتحقق من عدم وجود أية مخالفات شرعية، والسعي في معالجتها إن وجدت؛ وتتكون من وظائف متعددة هي: وظيفة الالتزام الشرعي، والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي.

فإذًا تهدف حوكمة الرقابة الشرعية إلى التأكد من أن جميع الأنشطة والعمليات التي تقوم بها المؤسسة تمت وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتتميز حوكمة الرقابة الشرعية بأن لها صفة الشمولية من ناحية التطبيق، حيث أنها تغطي كافة أنشطة المؤسسة، والموظفين، والأنظمة، والأهداف، والسياسات والبرامج الحالية والمستقبلية.

"تتميز حوكمة الرقابة الشرعية بأن لها صفة الشمولية من ناحية التطبيق، حيث أنها تغطي كافة أنشطة المؤسسة، والموظفين، والأنظمة، والأهداف، والسياسات والبرامج الحالية والمستقبلية."

ولكي يتم ضبط عملية الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية فإنه لا بد من وجود عدة مستويات للرقابة الشرعية، وهي كالتالي:

١. الرقابة الشرعية الداخلية: وهي الرقابة التي تمارس من قبل جهاز رقابة شرعي داخل المؤسسة للتأكد من مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية، والكشف عن أي انحرافات أو مخالفات شرعية وقعت، مع الإبلاغ عنها على الفور، والسعي في معالجتها ما أمكن.

٢. الرقابة الشرعية الخارجية: وهي الرقابة التي تمارس من قبل جهاز شرعي خارجي مستقل تتعاقد معه المؤسسة لفحص مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، ومدى كفاءة نظام الرقابة الشرعية الداخلية، مع تقديم تقرير سنوي للجمعية العامة حول مدى التزام المؤسسة بذلك.

٣. الرقابة الشرعية المركزية: وهي الرقابة التي تمارسها الجهات الرقابية في الدولة على المؤسسات التي تقع تحت إشرافها للتأكد من التزام هذه المؤسسات بأحكام الشريعة الإسلامية، ومدى توافق نظام الحوكمة الشرعية لديها مع القوانين والتعليمات ذات الصلة، من خلال إنشاء جهاز رقابي شرعي لدى الجهة الرقابية.

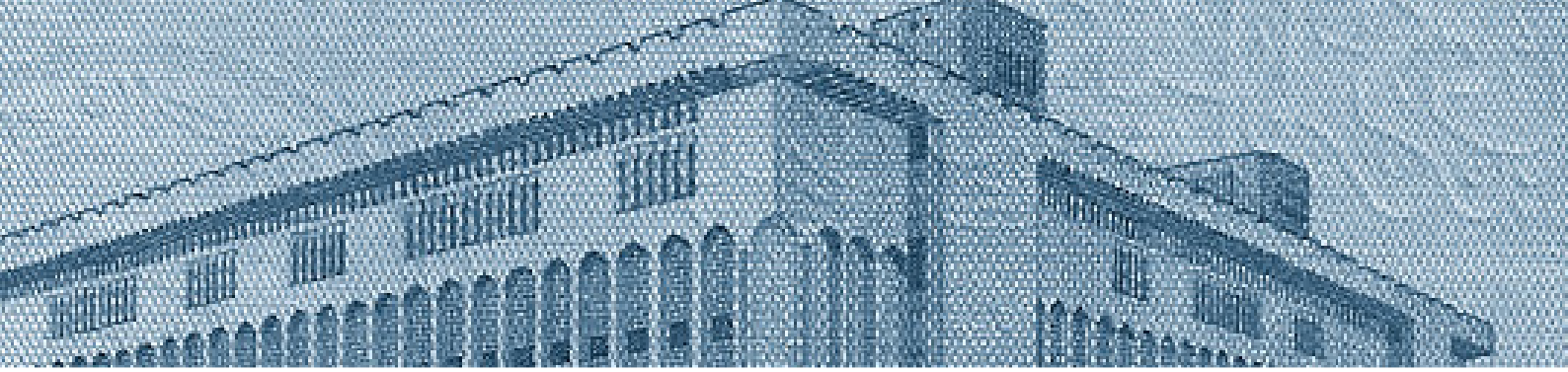

ثالثاً: حوكمة الإفصاح الشرعي:

ويقصد بها: الحوكمة التي يتم من خلالها طمأنة أصحاب المصلحة للمؤسسة أن جميع عملياتها وأنشطتها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع الكشف والإفصاح عن جميع القضايا والفتاوى الشرعية ذات الصلة، كمنهجية الإفتاء، والرقابة، وحساب الزكاة ونحوها.

ولما كان ملاك وعملاء المؤسسات المالية الإسلامية خصوصًا وأصحاب المصلحة عمومًا قد تعاملوا معها من أجل الكسب والربح الحلال، فإنه إذًا يتوجب على الإدارة التنفيذية للمؤسسة الإفصاح الشرعي الكامل والمستمر لهم حتى يتم طمأنتهم على أن المؤسسة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومما لا شك فيه أن صراحة ووضوح التقارير الشرعية السنوية للهيئة الشرعية والتدقيق الشرعي الخارجي سوف تطمئن جمهور المساهمين والمتعاملين مع المؤسسة والعاملين بها، وتزيد الثقة بنظام الرقابة والحوكمة الشرعية لدى المؤسسة.

> "إن صراحة ووضوح التقارير الشرعية السنوية للهيئة الشرعية والتدقيق الشرعي الخارجي يطمئن جمهور المساهمين والمتعاملين مع المؤسسة."

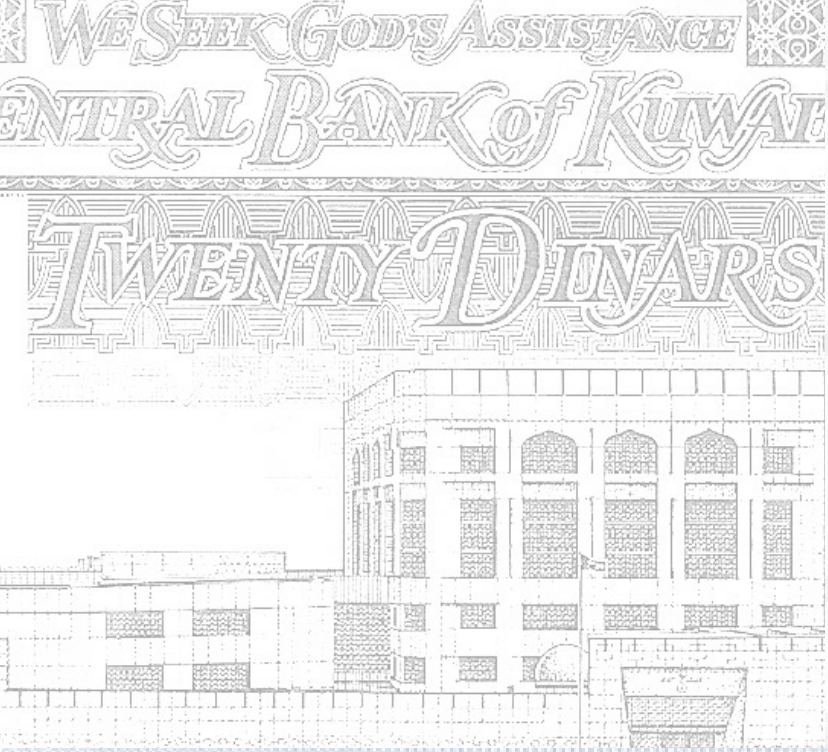

التطور التاريخي لتعليمات الحوكمة الشرعية لدولة الكويت

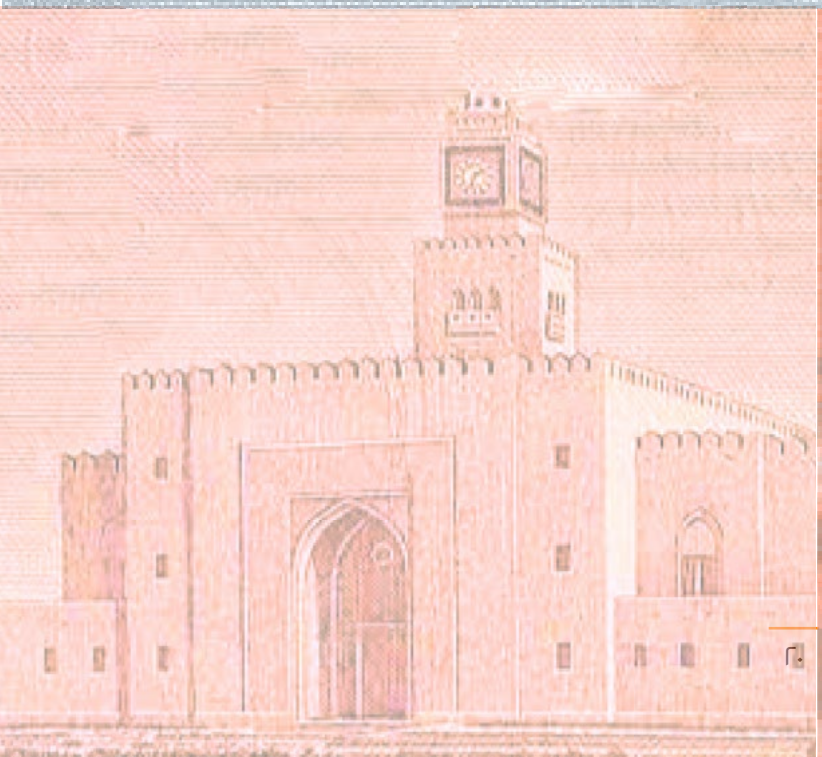

التطور التاريخي لتعليمات الحوكمة الشرعية في دولة الكويت

تمثلت أول ممارسة للحوكمة الشرعية في دولة الكويت على شكل مستشار شرعي في بيت التمويل الكويتي يقوم بوظائف الالتزام الشرعي المختلفة، تلا ذلك إنشاء أول هيئة شرعية لمؤسسة مالية إسلامية في دولة الكويت وهي الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي، وقد قامت الهيئة بنشر أول تقرير لها ضمن التقرير السنوي للبنك لعام ١٩٨٦ وهو ما يمثل أول تجربة إفصاح شرعي في الكويت.

> يعتبر التقرير الشرعي للهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي لعام ١٩٨٦ اول تجربة إفصاح شرعي في الكويت.

بعد نجاح تجربة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي، انتقلت التجربة إلى قطاع شركات الاستثمار الإسلامية ومن ثم تتابعت هيئات الرقابة الشرعية في دولة الكويت، وقد استفادت جميعها من تجربة بيت التمويل الكويتي وأعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية فيه.

> بعد نجاح تجربة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي، انتقلت التجربة إلى قطاع شركات الاستثمار الإسلامية.

وقد شهد عام ١٩٩٤ ظهور أول توجيه للحوكمة الشرعية من قبل بنك الكويت المركزي سعيًا منه في تعزيز الالتزام الشرعي بكافة أنواعه، فصدرت عنه عدة تعليمات حوكمة شرعية حتى عام ٢٠٠٣، وفي عام ٢٠١١ انتقلت مسؤولية الإشراف على أسواق رأس المال المتمثلة في: شركات وصناديق الاستثمار والصكوك وشركات الوساطة المالية؛ إلى هيئة أسواق المال والتي تبنت نموذجاً مختلفاً عن نموذج بنك الكويت المركزي.

ويلاحظ تركز التشريعات الصادرة عن بنك الكويت المركزي المتعلقة بالحوكمة الشرعية في الفترة من عام ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٣ على شركات الاستثمار دون البنوك الإسلامية على الرغم من وجود بنك إسلامي وحيد، ويعود السبب في ذلك أن بيت التمويل الكويتي نشأ بموجب مرسوم أميري خاص ينظم عمله في ظل عدم وجود تشريع خاص بالبنوك الإسلامية في حينه، إلى أن قام بيت التمويل الكويتي بتعديل أوضاعه في عام ٢٠٠٣

> شهد عام ١٩٩٤ ظهور اول توجيه للحكومة الشرعية من بنك الكويت المركزي سعياً منه في تعزيز الالتزام الشرعي.

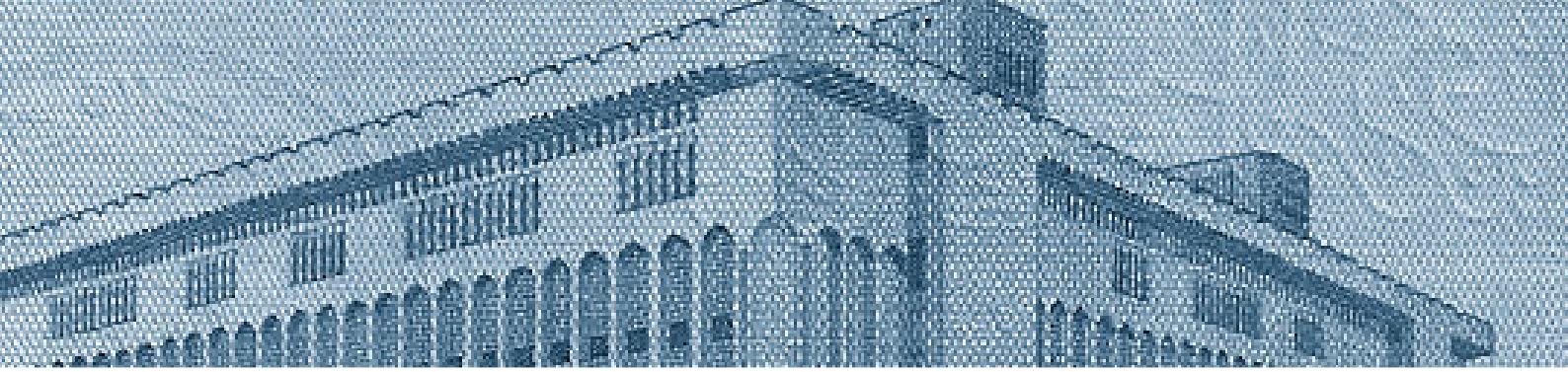

تماشياً مع القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٣ والمتعلق بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من "القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية". ويعد هذا التشريع أول تشريع للبنوك الإسلامية في الكويت والذي سمح بإنشاء بنوك إسلامية ودخول منافسين جدد إلى سوق المصارف الإسلامية في الكويت، ويهدف هذا الإطار التشريعي الجديد إلى التأكد من وجود مجال للمنافسة في القطاع المالي الإسلامي، والسماح للمصارف الأخرى بالتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.

وبشكل عام يمكن تقسيم مراحل تطور الحوكمة الشرعية في دولة الكويت تاريخياً إلى خمس مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: مرحلة الالتزام الشرعي الذاتي (١٩٧٨-١٩٩٤)

تعد هذه المرحلة من أكثر المراحل أهمية بالنسبة لنموذج الحوكمة الشرعية، إذ أنها تمثل البدايات في تجربة مالية حديثة وناشئة، ومن الضروري أن تنجح هذه التجربة بكل مكوناتها بما في ذلك ممارسة الحوكمة الشرعية المتبعة في حينها والمكونة من مستشار شرعي ومن ثم هيئة رقابة شرعية. وقد ابتدأ هذه الممارسة بيت التمويل الكويتي بصفته أول مؤسسة مالية إسلامية في الكويت.

> تعد هذه المرحلة من أكثر المراحل أهمية بالنسبة لنموذج الحوكمة الشرعية، إذ أنها تمثل البدايات في تجربة مالية حديثة.

تبع ذلك إنشاء هيئة الرقابة الشرعية لشركة المستثمر الدولي والمجموعة الدولية للاستثمار وشركة دار الاستثمار وذلك في الأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤ على التوالي، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٩٤ وهو تاريخ صدور أول توجيه حوكمة شرعية من بنك الكويت المركزي لشركات الاستثمار الإسلامية في دولة الكويت والذي يرى فيه أهمية قيام هذه الشركات بتعيين هيئة للرقابة الشرعية تأخذ على عاتقها مسؤولية تقرير أن أعمال الشركة تتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، مع تزويد بنك الكويت المركزي بما يفيد تعيين هذه الهيئة.

> ابتدأ هذه الممارسة بيت التمويل الكويتي بصفته أول مؤسسة مالية إسلامية في الكويت.

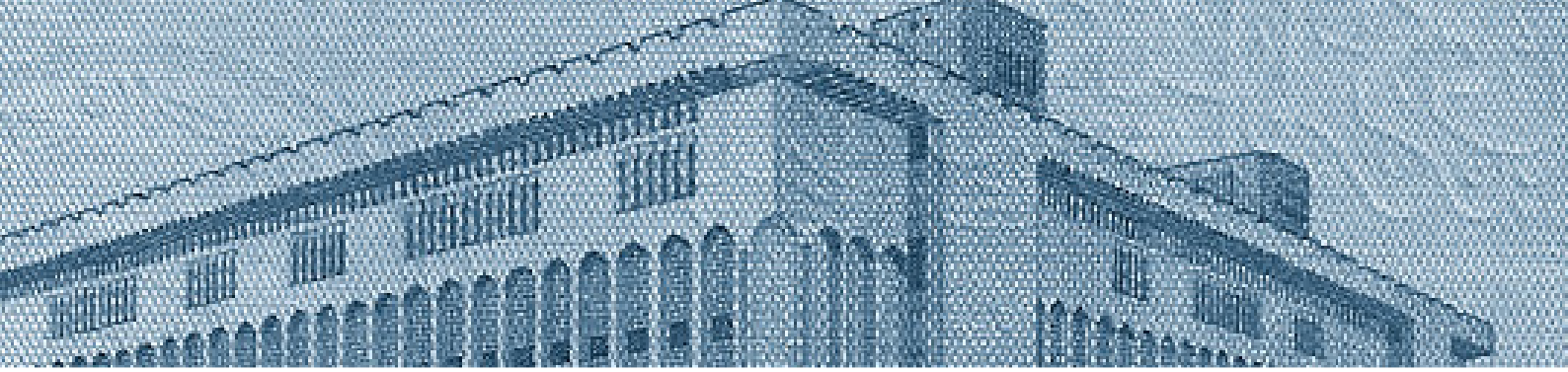

المرحلة الثانية: مرحلة تعليمات شركات الاستثمار الإسلامية (١٩٩٤ - ٢٠٠٣)

تعود بدايات التعليمات الخاصة بالحوكمة الشرعية والصادرة عن بنك الكويت المركزي إلى مطلع التسعينات من القرن الماضي، وذلك بعد ظهور شركات الاستثمار الإسلامية والتي كانت بدايتها عام ١٩٩٢، وعند إصدار أول تعليمات الحوكمة الشرعية من قبل بنك الكويت المركزي في عام ١٩٩٤ كان عدد شركات الاستثمار الإسلامية حينها ثلاث شركات. وتعد هذه التعليمات سابقة ورائدة في حينها على مستوى الصناعة المالية الإسلامية بشكل عام وأسواق رأس المال الإسلامية بشكل خاص، وقد نصت هذه التعليمات على أهمية قيام شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بتعيين هيئة للرقابة الشرعية، تأخذ على عاتقها مسؤولية تقرير أن أعمال الشركة تتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وأن يكون أعضاؤها على درجة عالية من الكفاءة والخبرة في مجال الشريعة الإسلامية مع موافاة بنك الكويت المركزي بأسماء أعضاء الهيئة المختارين.

> عند إصدار أول تعليمات الحوكمة الشرعية من قبل بنك الكويت المركزي في سنة ١٩٩٤ كان عدد شركات الاستثمار الإسلامية حينها ثلاث شركات.

فيما تم تعديل وإضافة بعض الجوانب في تعليمات الحوكمة الشرعية الصادرة عام ١٩٩٧ والتي نصت في أهم محاورها على قيام مجلس إدارة الشركة بترشيح أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء، وذلك للعرض على الجمعية العامة للشركة لأخذ موافقتها على تعيينهم، وحددت التعليمات مهمة هيئة الرقابة الشرعية بمسؤوليتها الاطلاع والموافقة على الأعمال والأنشطة التي تمارسها الشركة، وذلك من خلال إطار عام يتضمن الأسس والمبادئ التي يتعين على الشركة الالتزام بها لدى ممارستها للنشاط، وكذا الآلية المناسبة للتأكد من عدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، مع إعداد تقرير شرعي في نهاية السنة المالية. ويتضح هنا قيام الهيئة بوظيفتي التدقيق والفتوى، وتقرير بعض قواعد الحوكمة والكفاءة في تعيين الهيئة الشرعية، وهو ما يعد في حينها خطوة هامة على مستوى الصناعة المالية الإسلامية والتي كانت تعتمد في أغلب الأحيان على الالتزام الشرعي الذاتي.

> تعد هذه التعليمات سابقة ورائدة في حينها على مستوى الصناعة المالية الإسلامية بشكل عام وأسواق رأس المال الإسلامية بشكل خاص.

المرحلة الثالثة: مرحلة تعليمات البنوك الإسلامية (٢٠٠٣ - ٢٠١٠)

شهد عام ٢٠٠٣ نقطة فاصلة في تاريخ الصناعة المالية الإسلامية في دولة الكويت وذلك بصدور القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٣ بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ "في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية"، وقد جاء هذا القانون تلبية لحاجة ملحة لإصدار التشريع المنظم للعمل المصرفي الإسلامي في دولة الكويت.

وعلى الفور واكب ذلك بنك الكويت المركزي بإصدار تعليماته رقم (٢ / ر ب أ / ١٠٠ / ٢٠٠٣) في شأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية والتي تناولت ترشيح مجلس الإدارة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية لأخذ موافقة الجمعية العامة للبنك، وعدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية واجتماعاتها، واختصاصاتها، وانتهاء عضوية الأعضاء، ومسؤولية مجلس الإدارة في الالتزام بالشريعة، وما يحتويه التقرير الشرعي السنوي للهيئة، بالإضافة إلى مسؤولية مراقب الحسابات عن التحقق من التزام إدارة البنك بمسؤولياتها في مجال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

وألزمت تعليمات البنك الإسلامي بنشر الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية بحيث تكون متاحة لكل من يرغب في الاطلاع عليها، وهو ما يمثل مستوى جيداً من الإفصاح الشرعي.

ومما احتوته هذه التعليمات الإشارة إلى أهمية دور هيئة الرقابة الشرعية في المحافظة على سمعة البنوك الإسلامية وثقة المتعاملين معها، وكذا في الالتزام بأنظمتها الأساسية من خلال التأكد من عدم مخالفتها لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في نشاطها وأعمالها، ولم تختلف التعليمات المتعلقة بأعضاء هيئة الرقابة الشرعية عن تلك التعليمات الصادرة لشركات الاستثمار إلا في جزئية أنه من حق الهيئة أن تطلب من إدارة البنك تشكيل أمانة لهيئة الرقابة الشرعية يتم تزويدها بالموظفين المناسبين لتيسير أداء الهيئة لعملها.

> "أشارت التعليمات إلى أهمية دور هيئة الرقابة الشرعية في المحافظة على سمعة البنوك الإسلامية وثقة المتعاملين معها."

وتميزت هذه التعليمات كذلك باحتوائها على نطاق عمل يخص مراقب الحسابات الخارجي وذلك بإلزامه إجراء الاختبارات اللازمة للتحقق من الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويتوجب على مراقب الحسابات الخارجي أن يبين في تقريره السنوي مدى التزام إدارة البنك بذلك.

> "تميزت هذه التعليمات باحتوائها على نطاق عمل يخص مراقب الحسابات الخارجي، وهو ما يمثل نواة للتدقيق الشرعي الخارجي المستقل."

ويعد هذا الأمر نقلة نوعية على مستوى الصناعة المالية الإسلامية بوجود جهة خارجية مستقلة تقوم بإبداء الرأي عن مدى التزام إدارة البنك بفتاوى وقرارات وإرشادات هيئة الرقابة الشرعية، وهو ما يمثل نواة للتدقيق الشرعي الخارجي المستقل.

المرحلة الرابعة: مرحلة تعليمات هيئة أسواق المال (٢٠١٠ - ٢٠١٥)

يعد عام ٢٠١٠ بمثابة النقطة الفاصلة في أسواق المال بدولة الكويت بصدور القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وقد جاءت اللائحة التنفيذية لهذا القانون لتبرز نموذجاً جديداً للحوكمة الشرعية لأسواق رأس المال الإسلامية بدولة الكويت. ويعد نموذج الحوكمة الشرعية للأسواق المالية الإسلامية الصادر عن هيئة أسواق المال بدولة الكويت ملهماً ومميزاً، إذ أنه يتميز بوجود تشريعات لبعض عناصر الحوكمة الشرعية كالتدقيق الشرعي الخارجي ومكتب التدقيق الشرعي الخارجي وهو ما يعد أمراً مستحدثاً على مستوى الصناعة المالية الإسلامية.

> "يعد نموذج الحوكمة الشرعية للأسواق المالية الإسلامية الصادر عن هيئة أسواق المال بدولة الكويت ملهماً ومميزاً."

ومما يشار إليه في هذا القانون اختصاص مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بوضع القواعد الخاصة والنظم والإجراءات التي يتطلبها نشاط كل شخص مرخص له يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، وهو ما يمثل دعماً وتعزيزاً لموقع المؤسسات المالية الإسلامية والحوكمة الشرعية الخاصة بها في هذا الكيان الجديد بوضع مسؤولية وضع الأطر العامة في عهدة مجلس المفوضين وهو أعلى سلطة في الهيئة.

> "من أهم ما احتوته هذه اللائحة هو إنشاء المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية والذي يتبع مجلس مفوضي هيئة أسواق المال كما نصت عليه المادة (١٩٩)."

وشهد عام ٢٠١١ صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ ومن أهم ما احتوته هذه اللائحة هو إنشاء المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية والذي يتبع مجلس مفوضي هيئة أسواق المال كما نصت عليه المادة (١٩٩)، بحيث يكون هو المرجع في كل ما يتعلق بقرارات الهيئة في مجال الأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. فيما حددت المادة (٢٠٥) شكل نموذج الرقابة الشرعية المستحدث بأن يتألف من

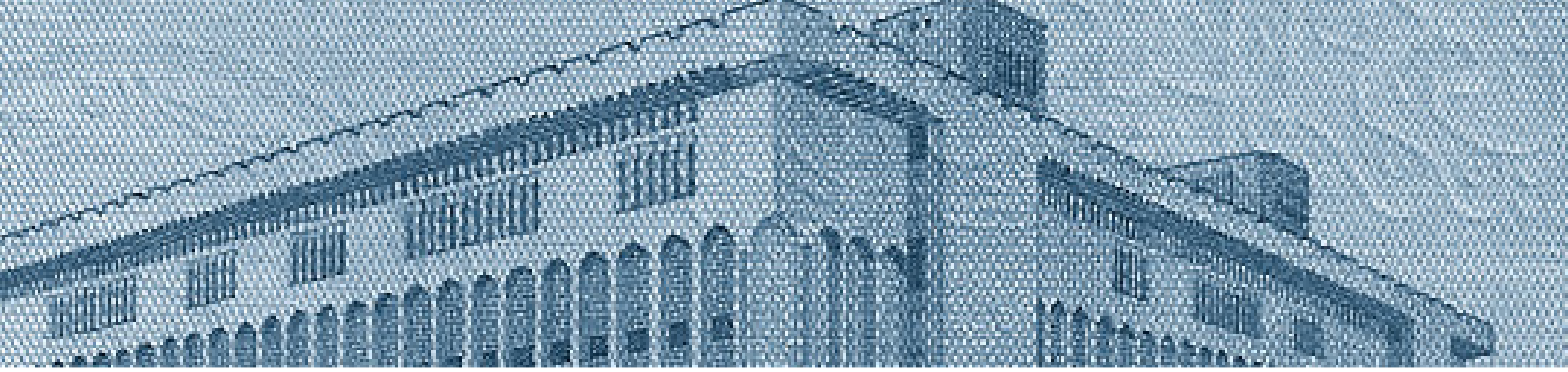

وحدة تدقيق شرعي داخلي ومكتب تدقيق شرعي خارجي. وذكرت المادة (٢١١) مسؤولية مجلس المفوضين في إصدار النظام الخاص بالشروط الواجب توافرها في الأشخاص المرخص لهم بممارسة مهنتي التدقيق والإفتاء الشرعي ومعايير العمل الخاصة بهما، وتعد هذه اللائحة أول تعليمات على مستوى الصناعة المالية الإسلامية والذي تلزم فيه جهة إشرافية بالتدقيق الشرعي الخارجي على الأشخاص الخاضعين لرقابتها.

وعلى الرغم من صدور تعليمات تنظم عمل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي إلا أنه لم يتم اعتماد أي مكتب للتدقيق الشرعي الخارجي أو إصدار سجل خاص بهم من قبل الهيئة خلال هذه المرحلة.

المرحلة الخامسة: مرحلة تعليمات الحوكمة الشرعية المتقدمة (٢٠١٥ حتى الآن)

خلال هذه المرحلة شهدت تعليمات الحوكمة الشرعية في دولة الكويت باختلاف قطاعاتها تطوراً وتقدماً ملحوظاً بشكل متوازٍ مواكبةً في مجملها أفضل الممارسات المهنية على صعيد الحوكمة الشرعية عالمياً ومحققة نماذج جديرة بالاطلاع والدراسة ويمكن ذكر أهم ملامح هذه المرحلة كما يلي:

١. هيئة أسواق المال:

في العام ٢٠١٥ حدث تطور تشريعي رئيسي بصدور القرار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ والتي جاء فيها التأكيد على نموذج الحوكمة الشرعية للأشخاص المرخص لهم بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والذي يتكون من: مسؤول تدقيق شرعي داخلي، ومكتب تدقيق شرعي خارجي، مع جواز تعيين هيئة رقابة شرعية وذلك بالنسبة لشركات وصناديق الاستثمار، مع توضيح دور مكتب التدقيق الشرعي الخارجي وشروط ترخيصه وشكل تقاريره، إضافةً لاستحداث تعليمات حوكمة شرعية للصكوك تقضي بتعيين مكتب تدقيق شرعي خارجي على الصكوك ليقوم بمهامه المحددة.

> نموذج الحوكمة الشرعية للأشخاص المرخص لهم بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويتكون من: مسؤول تدقيق شرعي داخلي، ومكتب تدقيق شرعي خارجي، مع جواز تعيين هيئة رقابة شرعية.

فيما شهد عام ٢٠١٨ صدور تعليمات خاصة بتعديل لائحة أنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية، والنص فيها على نموذج حوكمة شرعية مطابق لنموذج الحوكمة الشرعية لأنظمة الاستثمار الجماعي (صناديق الاستثمار).

> تم التعديل على مهام مكتب التدقيق الشرعي الخارجي لتشمل «مراجعة أعمال وحدة التدقيق الشرعي الداخلي»

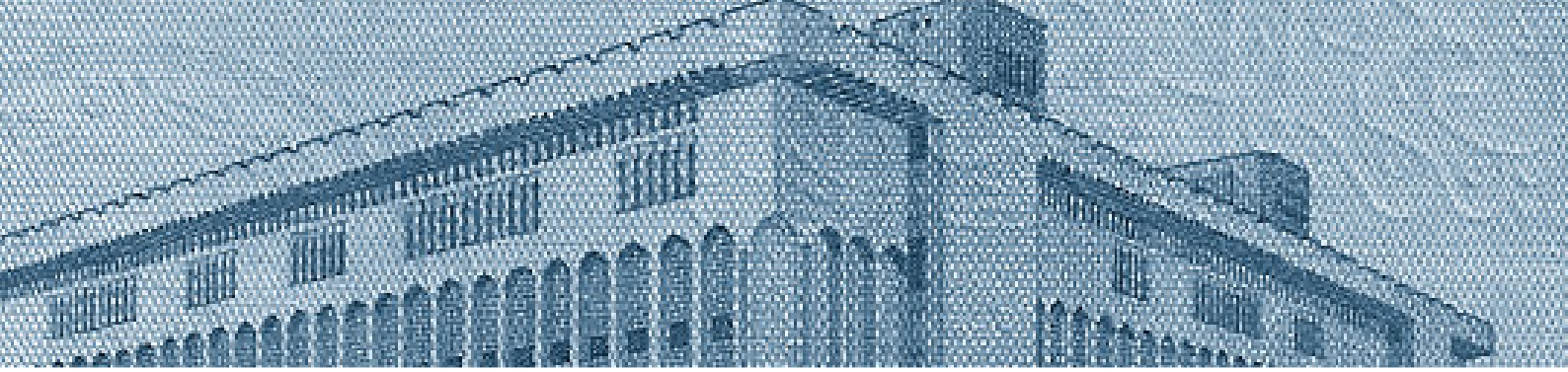

وكان آخر التعليمات في عام ٢٠١٩ هو صدور القرار رقم (١٢٨) لسنة ٢٠١٩ والذي تم فيه تعديل تعريف مكتب التدقيق الشرعي الخارجي ليضم فقرة أن من مهامه: «مراجعة أعمال وحدة التدقيق الشرعي الداخلي»، وتعديل ما يجب أن يشتمل عليه تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي بإضافة فقرة: «إجراءات التدقيق التي أدت للتوصل لنتائج أعماله الواردة في هذا التقرير»، إضافةً لتعديل الدور المناط بمكتب التدقيق الشرعي الخارجي بالنسبة للصكوك.

٢. بنك الكويت المركزي:

إن من أهم ما يميز هذه المرحلة صدور تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية في دولة الكويت الصادرة عن بنك الكويت المركزي في ديسمبر ٢٠١٦ والتي صدرت بعد عام من صدور نموذج الحوكمة الشرعية عن هيئة أسواق المال مما يعكس تناسقًا في بعض جوانب نموذج الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في دولة الكويت.

> "من أهم ما أضافته هذه التعليمات تطويرها للحوكمة الشرعية باستحداث نموذج لحوكمة هيئات الرقابة الشرعية مع تحديد دور لجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية."

ومن أهم ما أضافته هذه التعليمات تطويرها للحوكمة الشرعية باستحداث نموذج لحوكمة هيئات الرقابة الشرعية مع تحديد دور لجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وإضافة بنود خاصة ولأول مرة لحوكمة التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي.

> "شهد عام ٢٠١٩ إطلاق بنك الكويت المركزي لأول شهادة مهنية إلزامية للتدقيق الشرعي، وهي شهادة "المدقق الشرعي المعتمد"

فيما شهد عام ٢٠١٩ إطلاق بنك الكويت المركزي لأول شهادة مهنية إلزامية للتدقيق الشرعي، وهي شهادة "المدقق الشرعي المعتمد" والتي يقدمها معهد الدراسات المصرفية بدولة الكويت.
مع العلم بأن الإلزام القانوني لمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي على البنوك الإسلامية بدولة الكويت بدأ مع مطلع عام ٢٠٢٠.

> "شهد عام ٢٠٢٠ تشكيل أول هيئة عليا للرقابة الشرعية لدى بنك الكويت المركزي."

كذلك شهد عام ٢٠٢٠ صدور القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٢٠ الخاص بتشكيل هيئة عليا للرقابة الشرعية لدى بنك الكويت المركزي، وفي الأول من سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار من محافظ بنك الكويت المركزي بشأن الأسس والقواعد الخاصة بالهيئة العليا للرقابة الشرعية.

٣. وزارة التجارة والصناعة:

جاء قانون الشركات الجديد رقم (١) لعام ٢٠١٦ ليؤكد على نموذج الحوكمة الشرعية المذكور في القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ من مسؤولية الشركة بالتقيد فيما تجريه من تصرفات بأحكام الشريعة الإسلامية، وأن تشكل لديها هيئة مستقلة للرقابة الشرعية على أعمال الشركة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة بغرض إبداء الرأي الشرعي حول التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية ويشمل هذا القانون جميع الشركات المرخصة من وزارة التجارة والصناعة والتي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

> "جاء قانون الشركات الجديد رقم ١ لعام ٢٠١٦ ليؤكد على نموذج الحوكمة الشرعية المذكور في القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢."

٤. وحدة تنظيم التأمين:

يعد صدور القانون رقم (١٢٥) لسنة ٢٠١٩ في شأن تنظيم التأمين والذي نُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١ سبتمبر ٢٠١٩ بمثابة عهد جديد لصناعة التأمين والتأمين التكافلي على وجه الخصوص، وحدد القانون نموذجاً جديداً للحوكمة الشرعية لقطاع التأمين التكافلي باستحداث لجنة استشارية للرقابة الشرعية، وتكون هذه اللجنة هي المرجع في كل ما يتعلق بقرارات وحدة التأمين في مجال الأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتتكون من خمسة أعضاء على الأقل وتحدد اللائحة التنفيذية اختصاصات اللجنة ونظام عملها ومكافأة أعضائها.

> "حدد قانون تنظيم التأمين نموذجاً جديداً للحوكمة الشرعية لقطاع التأمين التكافلي باستحداث هيئة للرقابة الشرعية."

المرحلة	الجهة المصدرة	أبرز المعالم
المرحلة الأولى: مرحلة الالتزام الشرعي الذاتي (١٩٧٨-١٩٩٤)	التزام ذاتي	لا يوجد تشريع صادر، تعيين مستشار أو هيئة شرعية
المرحلة الثانية: مرحلة تعليمات شركات الاستثمار الإسلامية (١٩٩٤-٢٠٠٣)	بنك الكويت المركزي	إلزامية تعيين هيئة شرعية لشركات الاستثمار الإسلامية
المرحلة الثالثة: مرحلة تعليمات البنوك الإسلامية (٢٠٠٣-٢٠١٠)	بنك الكويت المركزي	إلزامية تعيين هيئة شرعية للبنوك الإسلامية
المرحلة الرابعة: مرحلة تعليمات هيئة أسواق المال (٢٠١٠ -٢٠١٥)	هيئة أسواق المال	ظهور التدقيق الشرعي الخارجي وإلزاميته، والإلزامية بالتدقيق الشرعي الداخلي
المرحلة الخامسة: مرحلة تعليمات الحوكمة الشرعية المتقدمة (٢٠١٥ حتى الآن)	هيئة أسواق المال بنك الكويت المركزي وزارة التجارة والصناعة وحدة تنظيم التأمين	حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في البنك المركزي وإلزامية التدقيق الشرعي الخارجي على البنوك الكويتية، إضافة المادة (١٥) في قانون الشركات حول وجوب تعيين هيئة شرعية

جدول (٣): أبرز مراحل وتطورات نموذج الحوكمة الشرعية في دولة الكويت

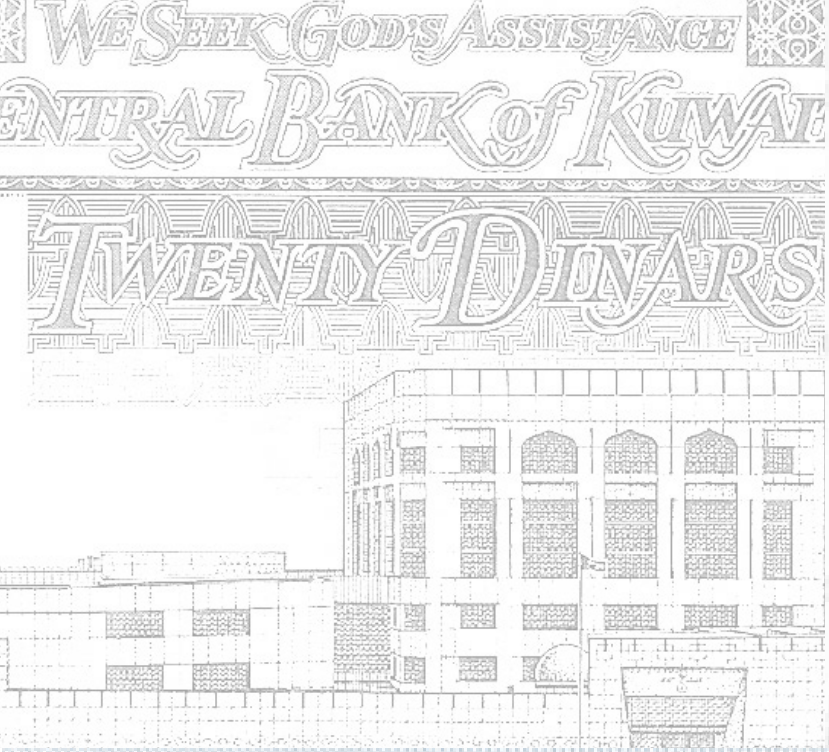

نماذج الحوكمة الشرعية في دولة الكويت

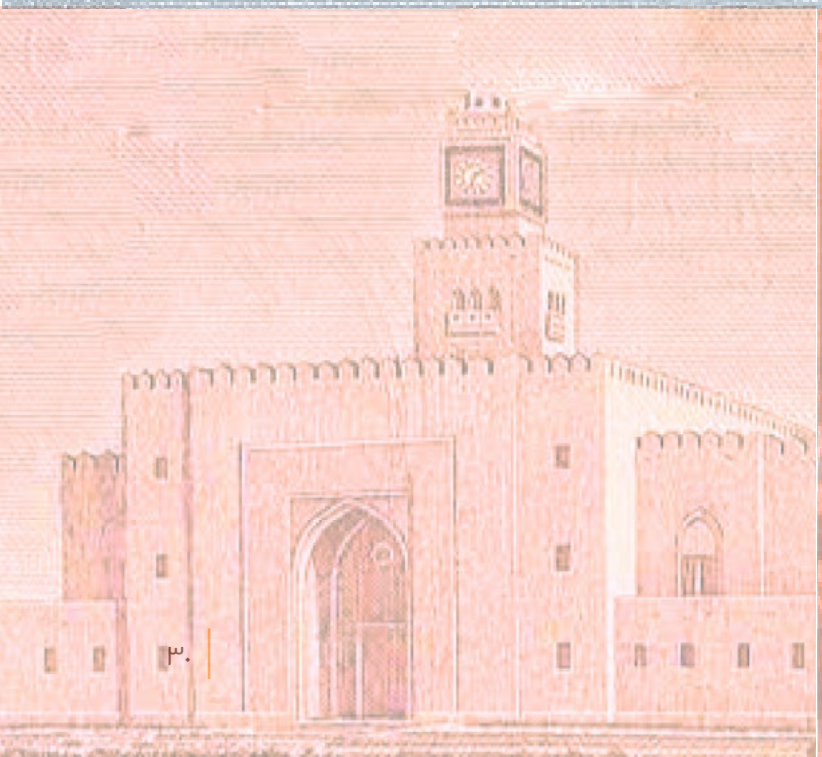

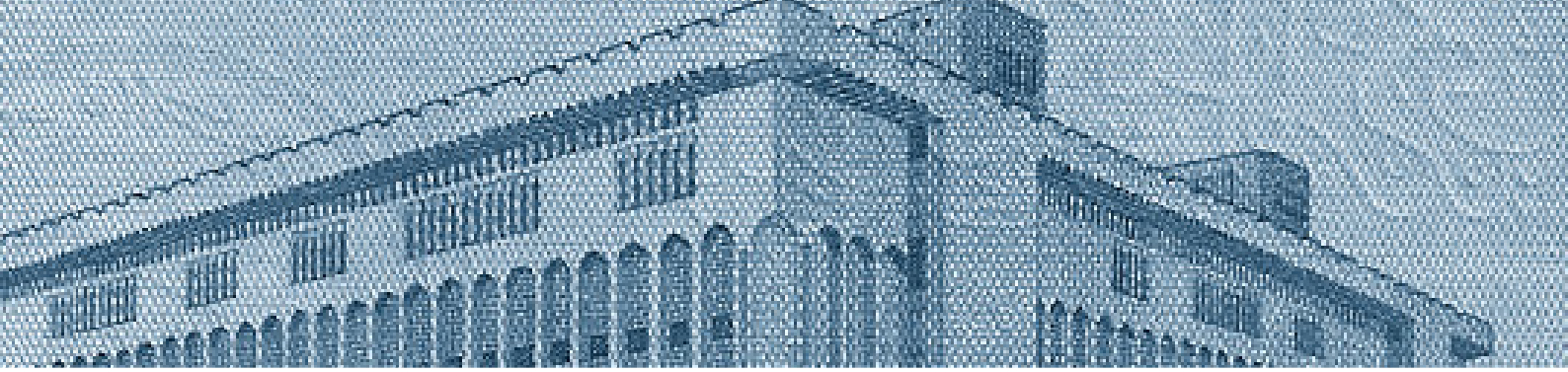

نموذج الحوكمة الشرعية لبنك الكويت المركزي

لقد تأسس بنك الكويت المركزي بموجب القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية الصادر بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٦٨، وباشر البنك مهامه في الأول من أبريل ١٩٦٩ سعياً لتحقيق أغراضه الرئيسية التي أنشئ من أجلها.

وأما ما يتعلق بتطور تعليمات الحوكمة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي فإنه يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل:

١. المرحلة الأولى: هي التعليمات الصادرة خلال الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٩، وخلال هذه الفترة قام البنك المركزي بإصدار مجموعة من التعليمات حول نظام الحوكمة الشرعية لشركات الاستثمار الإسلامية.

٢. المرحلة الثانية: هي القوانين والتعليمات الصادرة خلال عام ٢٠٠٣، ففي هذه السنة صدر القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٣ بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية، وكذلك قام البنك المركزي بإصدار التعليمات رقم (٢/رب أ/١٠٠/٢٠٠٣) بشأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، وفي هذه المرحلة أصبحت البنوك الإسلامية تحت رقابة البنك المركزي رسمياً.

> في المرحلة الثانية أصبحت البنوك الإسلامية تحت رقابة البنك المركزي رسمياً.

٣. المرحلة الثالثة: هي تعليمات "حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية" الصادرة بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٦، والتي بدأ العمل بها منذ ١ يناير ٢٠١٨، والتي استخدم فيها مصطلح "حوكمة" في وصف تعليمات الحوكمة الشرعية لأول مرة.

> في المرحلة الثالثة استخدم مصطلح "حوكمة" في وصف تعليمات الحوكمة الشرعية لأول مرة.

أولاً: تعليمات "حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية":

إن تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية جاءت ضمن مقدمة وخمسة فصول رئيسية تناولت التعريفات والمتطلبات العامة لإطار حوكمة الرقابة الشرعية، ومبادئ ومتطلبات حوكمة الرقابة الشرعية، والتدقيق الشرعي بمحوريه الداخلي والخارجي، وأخيراً الأحكام الختامية، مع إلحاق هيكل تنظيمي للرقابة الشرعية في البنك الإسلامي، ونموذج تقييم أداء هيئة الرقابة الشرعية وأعضائها.

وقد تم الاسترشاد في إعداد هذه التعليمات بالمعيار رقم (١٠) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، وبمعايير الحوكمة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وكذلك بما أصدرته بعض البنوك المركزية في الدول العربية والإسلامية من تعليمات في هذا الشأن.

الإطار العام للتعليمات والأطراف ذات الصلة

إن التعليمات بصفة عامة جاءت مواكبة لأحدث الممارسات والمفاهيم المتعلقة بالحوكمة الشرعية، فالتعليمات وضعت إطاراً عاماً لحوكمة الرقابة الشرعية يشمل جميع الأطراف ذات الصلة مع تحديد مهام ومسؤوليات كل طرف، وكذلك حددت العلاقة بين هذه الأطراف وطرق التواصل ورفع التقارير فيما بينها، والذي يشمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والهيئة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي. بالإضافة إلى اعتمادها على خمسة مبادئ رئيسية تعزز المتطلبات والمفاهيم التي من أجلها تم وضع هذه التعليمات، وهي: الإشراف والمساءلة والمسؤولية، الاستقلالية، الكفاءة والملاءمة، السرية، والتناسق.

> "وضعت هذه التعليمات وضعت إطاراً عاماً لحوكمة الرقابة الشرعية يشمل جميع الأطراف ذات الصلة مع تحديد مهام ومسؤوليات كل طرف."

وباستقصاء جميع الأطراف التي تم تحديد مهامها ومسؤولياتها ضمن الإطار العام لحوكمة الرقابة الشرعية، نجد أنها تنحصر بسبعة أطراف، وهي:

١. الجمعية العامة للبنك: هي مسؤولة عن تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ومكتب التدقيق الشرعي الخارجي مع اعتماد مكافآتهم، والنظر في تقاريرهم الشرعية.

> الجمعية العامة للبنك: هي مسؤولة عن تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ومكتب التدقيق الشرعي الخارجي.

٢. مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه: هو مسؤول عن التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية، ووضع إطار الحوكمة الشرعية مع التأكد من فعاليته وتناسبه مع حجم البنك، بالإضافة إلى ترشيح أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتحديد مكافأتهم مع التأكد من علمهم بأعمالهم.

٣. الإدارة التنفيذية: هي مسؤولة عن تنفيذ القرارات الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، مع إحالة أية استفسارات شرعية إليها، بالإضافة إلى توفير كافة المعلومات والموارد البشرية والمالية الكافية لدعم الحوكمة الشرعية في البنك.

> الإدارة التنفيذية: هي مسؤولة عن تنفيذ القرارات الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.

٤. هيئة الرقابة الشرعية: هي مسؤولة عن قراراتها الشرعية بأن تكون نتيجة مناقشات دقيقة وموضوعية، مع الإشراف على القضايا الشرعية لدى البنك، بالإضافة إلى تزويد الجمعية العامة بتقرير سنوي عن مدى تطابق أعمال البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٥. أمانة هيئة الرقابة الشرعية: هي مسؤولة عن تيسير أداء هيئة الرقابة الشرعية من خلال الدعوة إلى اجتماعاتها وإعداد جدول أعمالها، بالإضافة إلى تلقي جميع الاستفسارات الشرعية الواردة إليها ومن ثم إبلاغ قراراتها إلى الإدارة التنفيذية للبنك.

> هيئة الرقابة الشرعية: هي مسؤولة عن قراراتها الشرعية بأن تكون نتيجة مناقشات دقيقة وموضوعية، مع الإشراف على القضايا الشرعية لدى البنك.

٦. التدقيق الشرعي الداخلي: هو مسؤول عن التأكد من أن جميع عمليات البنك تتم وفقاً لقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والكشف عن أية مخالفات وجدت مع العمل على تصحيحها وعدم تكرارها.

٧. التدقيق الشرعي الخارجي: هو مسؤول عن التأكد من أن جميع عمليات البنك تتم وفقاً لقرارات هيئة الرقابة الشرعية، مع رفع تقرير سنوي بهذا الشأن إلى الجمعية العامة للبنك.

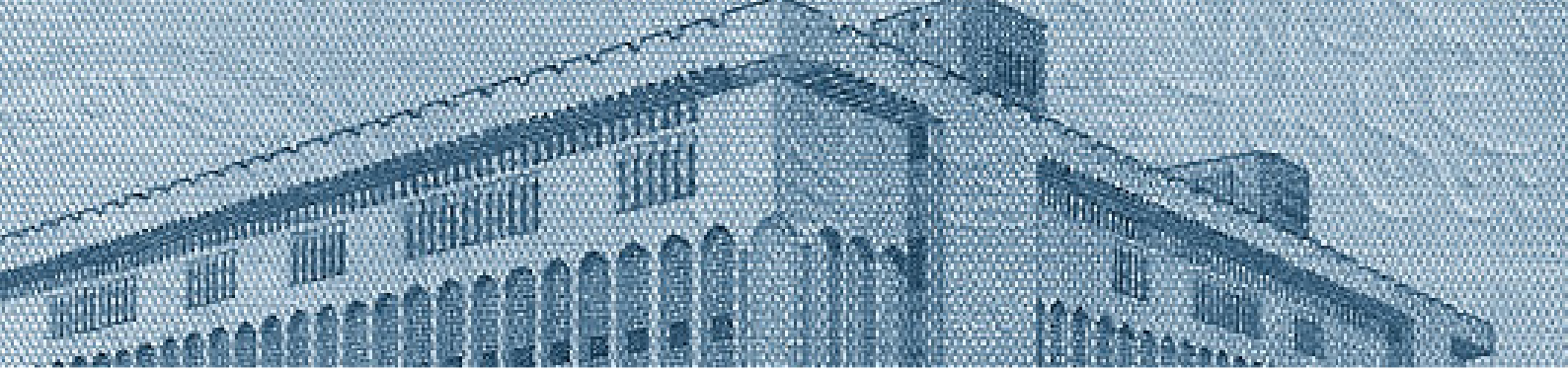

وجاءت التعليمات ببيان شكل الهيكل التنظيمي للرقابة الشرعية، وعليه فإن الهيكل التنظيمي للرقابة الشرعية في البنك الإسلامي بصفة أساسية يتكون من: هيئة الرقابة الشرعية، إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، ومكتب التدقيق الشرعي الخارجي.

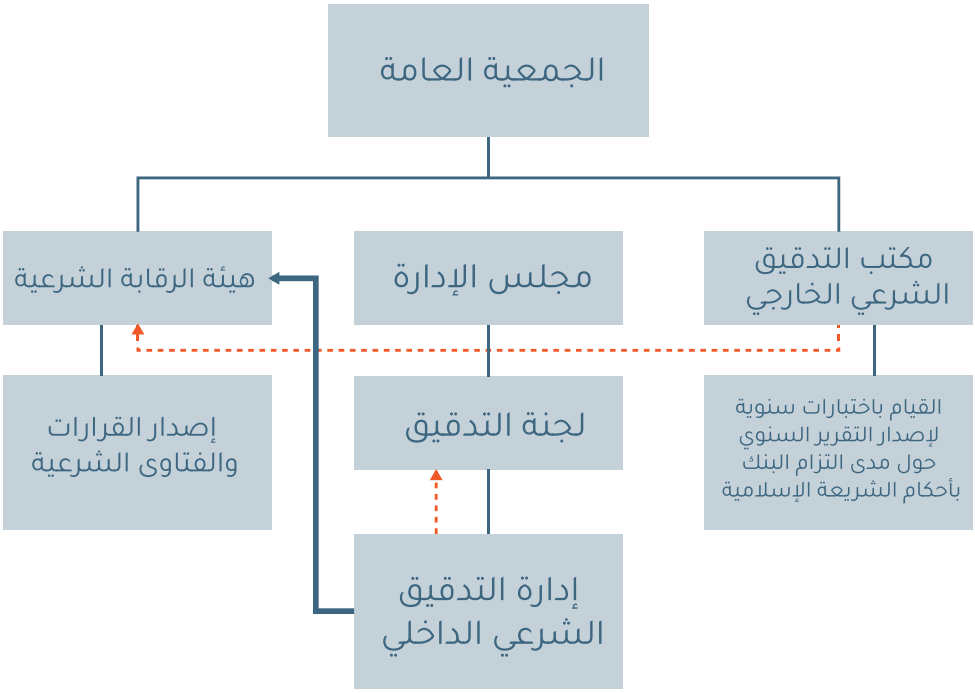

شكل رقم (٢): الهيكل التنظيمي للرقابة الشرعية في البنك الإسلامي كما جاء في التعليمات

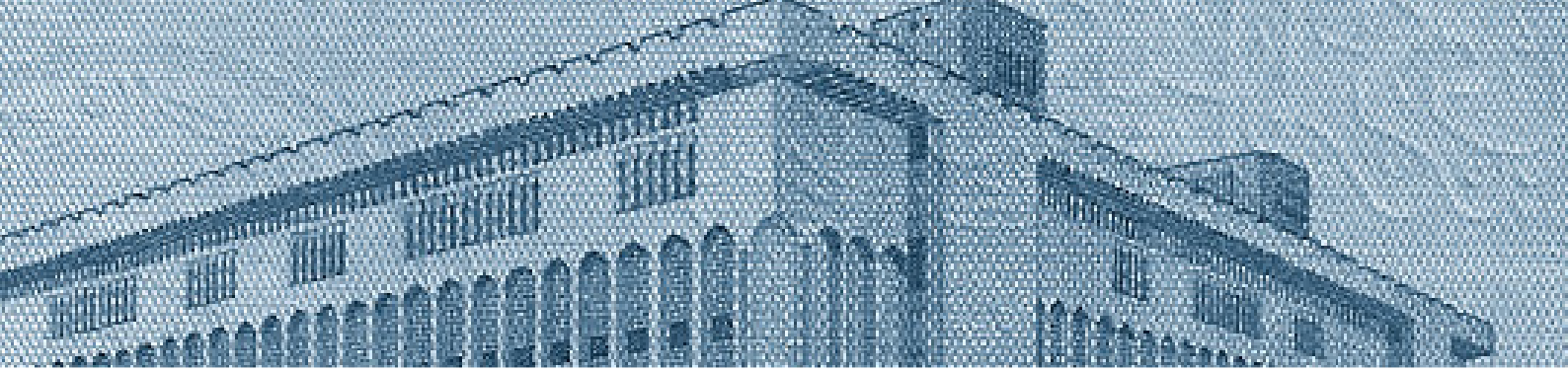

التعليمات والمرتكزات الأساسية للحوكمة الشرعية

وبالنظر إلى تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية من خلال المرتكزات الأساسية للحوكمة الشرعية (حوكمة الفتوى والتشريع، حوكمة الرقابة الشرعية، وحوكمة الإفصاح الشرعي) نجد أن التعليمات قد عززت الأدوات والمفاهيم المرتبطة بهذه المرتكزات الثلاثة.

فبالنسبة لحوكمة الفتوى والتشريع فقد اعتمدت التعليمات على نموذج التنظيم الذاتي (Self-regulation model)، بحيث عهدت بسلطة إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية إلى هيئة الرقابة الشرعية للبنك وجعلها هي المصدر الوحيد لذلك، فلذلك نصت التعليمات على أن قرارات هيئة الرقابة الشرعية ملزمة للبنك، وقيدت الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية بوفق ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية، فالتعليمات ترى أن القرارات الشرعية للهيئة هي الأحكام الشرعية واجبة التطبيق من قبل البنك. فلذلك تم التركيز في التعليمات على أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، من حيث ضمان استقلاليتهم، ومن حيث كفاءتهم وملاءمتهم للعضوية، حتى يتم ضمان صدور القرارات الشرعية نتيجة لاجتهادات دقيقة وموضوعية.

وأما حوكمة الرقابة الشرعية، فإن التعليمات قد تبنت النظام المزدوج من خلال الرقابة الشرعية الداخلية والخارجية. فمسؤولية الرقابة الشرعية تقع على عاتق: هيئة الرقابة الشرعية، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، ومكتب التدقيق الشرعي الخارجي. فهيئة الرقابة الشرعية هي المسئولة عن الإشراف على القضايا الشرعية في البنك، والتأكد من أن جميع عملياته تتم وفق الشريعة الإسلامية. وأما إدارة التدقيق الشرعي الداخلي فهي مسؤولة عن التأكد من أن جميع عمليات البنك تتم وفقاً لما قررته هيئة الرقابة الشرعية، من خلال القيام بفحص دوري على أنشطة وعمليات البنك بما يوفر تأكيداً معقولاً من أن البنك ملتزم بقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والكشف بصورة فورية عن أية مخالفات أو انحرافات قد تقع. وأما مكتب التدقيق الشرعي الخارجي فهو مسؤول عن القيام بتدقيق سنوي على أنشطة وعمليات البنك والتأكد من مدى مطابقتها لقرارات الهيئة الشرعية، ومن ثم رفع تقريره في هذا الشأن إلى الجمعية العامة للبنك.

> "بالنسبة لحوكمة الفتوى والتشريع فقد اعتمدت التعليمات على نموذج التنظيم الذاتي (Self-regulation model)."

> "نصت التعليمات على أن قرارات هيئة الرقابة الشرعية ملزمة للبنك، وقيدت الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية بوفق ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية."

> "مسؤولية الرقابة الشرعية تقع على عاتق هيئة الرقابة الشرعية، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، ومكتب التدقيق الشرعي الخارجي."

وأما حوكمة الإفصاح الشرعي، فإن التعليمات أكدت على أهمية الإفصاح والشفافية، فإصدار ونشر فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية يعتبر من الأمور التي يجب أن يشملها إطار حوكمة الرقابة الشرعية كحد أدنى، مع جعل مسؤولية الإشراف على ذلك لهيئة الرقابة الشرعية. وكذلك فإنه لا بد لهيئة الرقابة الشرعية من وضع لائحة عمل لها، تبين فيها تفاصيل وآلية اتخاذ القرارات وكيفية تطبيقها، مع التأكيد على تمكين الهيئة من الاطلاع الكامل على كافة المعلومات والمستندات التي تمكنها من اتخاذ القرار السليم وأداء واجباتها بكفاءة وفعالية.

> "إصدار ونشر فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية يعتبر من الأمور التي يجب أن يشملها إطار حوكمة الرقابة الشرعية كحد أدنى."

وأما ما يخص التقارير الشرعية، فإن التعليمات أوجبت ذلك على ثلاث جهات: فهيئة الرقابة الشرعية مطالبة برفع تقرير سنوي إلى الجمعية العامة للبنك وينشر ضمن التقرير السنوي للبنك تبين فيه مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية ومدى تطبيقه للقرارات الشرعية الصادرة عنها، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي مطالبة أيضاً برفع تقرير دوري إلى هيئة الرقابة الشرعية ولجنة التدقيق بالبنك عن مدى مطابقة أنشطة وعمليات البنك لقرارات هيئة الرقابة الشرعية مع ذكر المخالفات الشرعية إن وجدت، ومكتب التدقيق الشرعي الخارجي مطالب كذلك برفع تقرير سنوي إلى الجمعية العامة للبنك مع تقديم نسخة لهيئة الرقابة الشرعية وينشر ضمن التقرير السنوي للبنك يبين فيه مدى التزام البنك بتطبيق قرارات هيئة الرقابة الشرعية.

> "هيئة الرقابة الشرعية مطالبة برفع تقرير سنوي إلى الجمعية العامة للبنك وينشر ضمن التقرير السنوي للبنك تبين فيه مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية."

أثر تطبيق التعليمات الجديدة على البنوك الإسلامية:

بحسب سجل البنوك الإسلامية لدى بنك الكويت المركزي فإن نطاق تأثير هذه التعليمات سوف يقع على البنوك الإسلامية التالية: البنك الأهلي المتحد، بنك الكويت الدولي، بيت التمويل الكويتي، بنك بوبيان، بنك وربة.

ثانيًا: الهيئة الشرعية المركزية:

كان للبنك المركزي رأي سابق حول إنشاء هيئة شرعية مركزية تابعة للبنك المركزي، حيث أشار إلى ذلك المحافظ السابق الشيخ سالم الصباح في إحدى الندوات في عام ١٩٩٧ بقوله: "أود القول إن إيجاد هيئة للرقابة الشرعية ضمن كل وحدة من الوحدات المصرفية والمالية الإسلامية، عوضاً عن الاعتماد في هذا الخصوص على جهة مركزية مقرها بنك الكويت المركزي، سيضمن اقتداء أنشطة هذه الوحدات بأحكام الشريعة الإسلامية، كما سيعمل على زيادة الثقة الأدبية بين جمهور المتعاملين مع هذه الوحدات بشأن مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية. وعلى المنوال ذاته كذلك، سوف يؤدي هذا الأسلوب إلى تعزيز الحوار حول فتاوي الشريعة، مما يمهد الطريق إلى بلوغ إجماع في الرأي بشأن هذا الخصوص، ولا سيما في ظل تعدد الفتاوى فيما بين علماء الشريعة، ووقوع ذلك خارج نطاق تخصصنا كبنك مركزي. وفضلاً عما سبق، فإن اتباع هذا الأسلوب، والذي لا ينطوي على تدخل بنك الكويت المركزي في عملية الإفتاء، من شأنه توفير المرونة التي تتطلبها هذه المرحلة الهامة من مسيرة البنوك الإسلامية".

> "كان للبنك المركزي رأي سابق حول إنشاء هيئة شرعية مركزية تابعة له، حيث تم الإشارة إلى ذلك في عام ١٩٩٧."

ولكن الآن وبعد مرور أكثر من ٢٣ عاماً على كلمة المحافظ، أصبح إنشاء هيئة شرعية مركزية أمرًا ضروريًا وملحًا، خصوصاً بعد التطورات الهائلة التي حدثت في الصناعة المالية الإسلامية وفي الحوكمة الشرعية على وجه التحديد. فإن مرحلة التأسيس التي تتطلب المرونة آنذاك قد انتهت، أما الآن فهي مرحلة النمو والتوسع والتي تتطلب تعليمات أكثر استقراراً ومرجعية شرعية أكثر توحداً، حتى يتم إعطاء ثقة أكبر للصناعة المالية الإسلامية مما يسمح بدخول أطراف جدد إلى هذه الصناعة.

> "إن المرحلة الحالية هي مرحلة النمو والتوسع والتي تتطلب تعليمات أكثر استقراراً ومرجعية شرعية أكثر توحداً، حتى يتم إعطاء ثقة أكبر للصناعة المالية الإسلامية."

وعلى أثر ذلك قام بنك الكويت المركزي بإحالة مشروع قانون بتشكيل هيئة عليا للرقابة الشرعية إلى مجلس الأمة الكويتي، وتمت الموافقة على مشروع القانون، وصدر بذلك قانون رقم (٣) لسنة ٢٠٢٠ وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٠. ويهدف القانون الجديد إلى تعزيز متطلبات الرقابة الشرعية المثلى، وتقليل تنافسية الفتوى، وحسم الخلافات الشرعية في مجال المصرفية الإسلامية.

> "يهدف قانون إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية إلى تعزيز متطلبات الرقابة الشرعية المثلى، وتقليل تنافسية الفتوى، وحسم الخلافات الشرعية في مجال المصرفية الإسلامية."

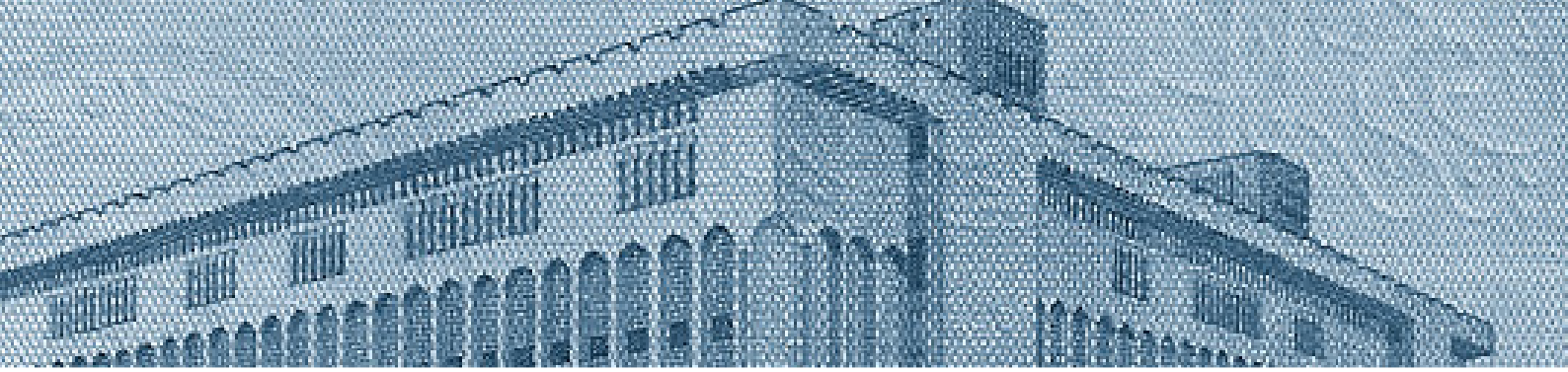

وفي الأول من سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار من محافظ بنك الكويت المركزي بشأن الأسس والقواعد الخاصة بالهيئة العليا للرقابة الشرعية، من حيث: آلية تشكيل الهيئة، وشروط العضوية، ومهام واختصاصات الهيئة، وما يتعلق بأمانة الهيئة وتنظيم اجتماعاتها.

ومن أهم الاختصاصات التي وكلت للهيئة:

١. إبداء الرأي وتقديم المشورة للبنك المركزي.
٢. اقتراح إرشادات شرعية عامة للمنتجات والخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية.
٣. اقتراح التعليمات والإرشادات المنظمة للهيئات الشرعية، والموافقة المسبقة لعضوية الهيئات الشرعية.
٤. البت في الخلافات التي قد تحدث بين أعضاء الهيئات الشرعية، وإبداء الرأي الشرعي فيما يحال إليها من المحاكم ومراكز التحكيم.

وفي أكتوبر ٢٠٢٠ قام بنك الكويت المركزي بإعلان عن أعضاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية، والتي تتكون من السادة الفضلاء:

١. د. عيسى زكي شقرة (رئيسًا).
٢. د. خالد محمد بودي (عضوًا).
٣. مصطفى سيد الزلزلة (عضوًا).
٤. د. مطلق جاسر الجاسر (عضوًا).

ثالثًا: شهادة المدقق الشرعي المعتمد:

دشن بنك الكويت المركزي شهادة المدقق الشرعي المعتمد كأول بنك مركزي خليجي يطلق شهادة مهنية إلزامية لمهنة التدقيق الشرعي للأشخاص المرخص لهم من قبل البنك المركزي، وبناءً على التعميم الصادر عن المدير التنفيذي لقطاع الرقابة في بنك الكويت المركزي بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٩ فقد تم استحداث وإطلاق شهادة مهنية خاصة بالتدقيق الشرعي بمسمى (شهادة المدقق الشرعي المعتمد) وهي صادرة عن معهد الدراسات المصرفية التابع لبنك الكويت المركزي.بحيث يجب على جميع المدققين الشرعيين الداخليين والخارجيين الحصول على الشهادة خلال سنتين من تاريخ التعميم، وفي هذا السياق أشار معالي محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل إلى أنه لما كان التدقيق الشرعي عملاً أساسياً من أعمال الرقابة الشرعية وحوكمتها، فقد قام بنك الكويت المركزي بدراسة مدى توفّر المدققين الشرعيين في السوق الكويتي وتأهيلهم العلمي والمهني، وبيّنت الدراسة الحاجة إلى مزيد من الكوادر المؤهلة، كما بيّنت حاجة الكوادر العاملة في المجال حالياً إلى مزيد من التأهيل، وبالتالي ضرورة مضاعفة الجهود والمبادرات التي تسهم في رفع قدرات كوادر التدقيق الشرعي في دولة الكويت وذلك بإطلاق مثل هذه الشهادة المهنية النوعية.

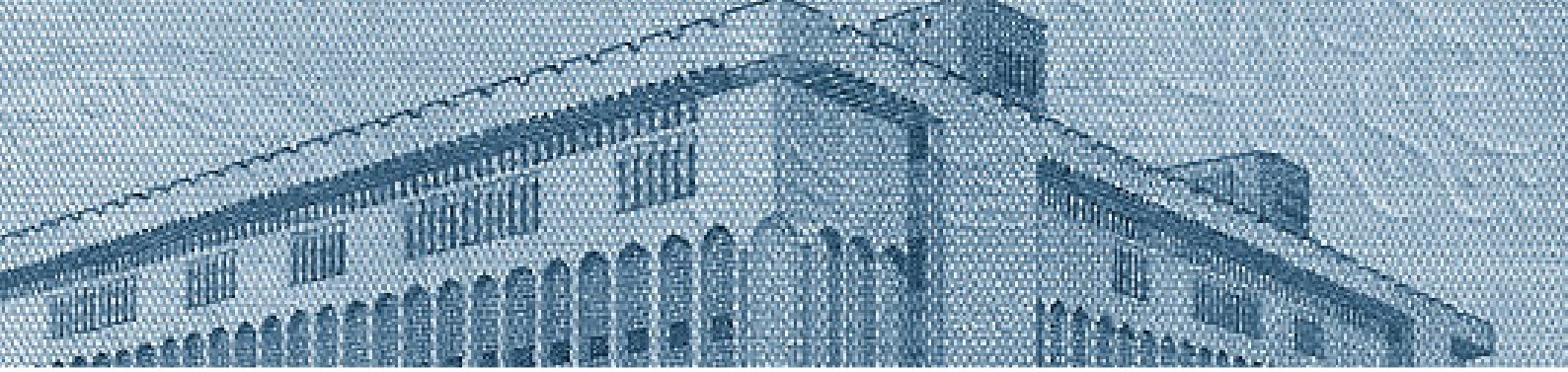

نموذج الحوكمة الشرعية لهيئة أسواق المال

تأسست هيئة أسواق المال وفقاً للقانون رقم (٧) لعام ٢٠١٠ الصادر بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١٠، وبموجب هذا القانون تقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة أنشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة، وقد مرت تشريعات الهيئة منذ ذلك الوقت بعدة تعديلات إلى أن استقرت منذ ذلك الوقت على شكلها الحالي، ويرأس الهيئة مجلس مفوضين مكون من (٥) أعضاء، ومن ضمن مهام هذا المجلس وضع القواعد الخاصة والنظم والإجراءات التي يتطلبها نشاط كل الأشخاص المرخص لهم والذين يعملون وفق أحكام الشريعة الإسلامية، إضافةً إلى تحديد المعايير والشروط الواجب توافرها في مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي المسجلين لدى الهيئة.

ويتكون نموذج الحوكمة الشرعية للأسواق المالية الإسلامية في دولة الكويت من المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية وهيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، بحيث يتألف نظام الرقابة الشرعية للشخص المرخص له من: وحدة تدقيق شرعي داخلي ومكتب تدقيق شرعي خارجي، ويجوز للشخص المرخص له تعيين هيئة رقابة شرعية؛ وفيما يلي توضيح لدور كل منهم:

أولاً: المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية

تضم الهيئة في تكوينها مجلساً استشارياً للرقابة الشرعية، وقد أنشئ المجلس بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١١ من قبل مجلس مفوضي هيئة أسواق المال، ويعد هذا المجلس هو المرجع في كل ما يتعلق بقرارات الهيئة في مجال الأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ولكن ليس لآرائه وقراراته صفة الإلزام وإنما هي آراء استشارية.

> "يتكون المجلس من خمسة أعضاء على الأقل من الخبراء المتخصصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية والقانون والاقتصاد والعلوم الإدارية."

ويتكون المجلس من خمسة أعضاء على الأقل من الخبراء المتخصصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية والقانون والاقتصاد والعلوم الإدارية على أن تكون الأغلبية في تشكيل هذا المجلس من المختصين في الشريعة، وتكون مهمته الرئيسية في إبداء الرأي الشرعي حول مختلف المسائل الشرعية التي تحال له من مجلس المفوضين والمنتجات الجديدة والمسائل المتعلقة بعمل الهيئة في مجالات عمل الأشخاص المرخص لهم الذين يعملون وفق أحكام الشريعة الإسلامية وإبداء الرأي واقتراح اللوائح والقواعد في جميع الأمور الشرعية.

ثانيًا: هيئة الرقابة الشرعية للشخص المرخص له

يعد تعيين هيئة الرقابة الشرعية أحد العناصر الجوازية في نموذج الحوكمة الشرعية لهيئة أسواق المال، وتعرف الهيئة بأنها: هيئة مستقلة من المتخصصين في فقه المعاملات لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة تعينهم الجمعية العامة أو اجتماع الشركاء للشخص المرخص له بمزاولة أنشطة الأوراق المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

> يعد تعيين هيئة الرقابة الشرعية أحد العناصر الجوازية في نموذج الحوكمة الشرعية لهيئة أسواق المال.

وتجدر الإشارة إلى أن الشخص المرخص له بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية هو ملزم ومسؤول قانونياً بتحديد المعايير الشرعية التي يلتزم بتطبيقها والإفصاح عنها، وتتولى هيئة الرقابة الشرعية مهمة تفسير المعايير الشرعية.

> الشخص المرخص له بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية هو ملزم ومسؤول قانونياً بتحديد المعايير الشرعية التي يلتزم بتطبيقها والإفصاح عنها.

وتختص هيئة الرقابة الشرعية في حال تعيينها بمراجعة الهياكل الاستثمارية والمنتجات وصيغ العقود وتطويرها، وإصدار القرارات في مدى موافقتها للمعايير الشرعية، وإصدار الفتاوى والضوابط الشرعية المناسبة لها عند الحاجة، إضافة لمراجعة السياسات والإجراءات لجميع المنتجات والأنشطة، والرد على كافة الاستفسارات التي تبديها الشركة التي تنشأ عن مباشرة الأعمال والخاصة بتفسير أو تطبيق المعايير الشرعية، وتقدم الهيئة تقريراً سنوياً للجمعية العمومية بذلك .

> اعتبر النموذج بأن الفتوى والتدقيق الشرعي وظيفتان يلزم بحسب مبادئ ومعايير الحوكمة الفصل بينهما.

وجاء نموذج الحوكمة الشرعية لهيئة أسواق المال بالفصل بين وظيفتي الفتوى والتدقيق الشرعي، وهو ما يعد نقلة نوعية في مجال الحوكمة الشرعية، بحيث لم تجعل اللائحة من مهام هيئة الرقابة الشرعية إبداء رأيها في مدى التزام الشخص المرخص له بأحكام الشريعة الإسلامية، واعتبر النموذج بأن الفتوى والتدقيق الشرعي وظيفتان يلزم بحسب مبادئ ومعايير الحوكمة الفصل بينهما.

ثالثًا: التدقيق الشرعي الداخلي

تعرف وحدة التدقيق الشرعي الداخلي بأنها: "وحدة إدارية تابعة للجنة التدقيق بمجلس الإدارة وتختص بالرقابة على المعاملات التجارية والمالية للشركة للتأكد من مدى مطابقتها للقرارات والمعايير الشرعية وقرارات الهيئة ذات الصلة" .

> "تختص وحدة الدقيق الشرعي الداخلي بالتثبت من شرعية التطبيق بالاطلاع على حالات انتقائية للمعاملات اليومية المختلفة."

وتختص الوحدة بالتثبت من شرعية التطبيق بالاطلاع على حالات انتقائية للمعاملات اليومية المختلفة لأعمال الشخص المرخص له؛ للتأكد من التزام الإدارات بالمعايير الشرعية وقرارات الهيئة ذات الصلة، وذلك من خلال مواعيد دورية وزيارات ميدانية لمواقع العمل أو للمؤسسات التي يتعامل معها الشخص المرخص له إذا لزم الأمر، وترفع الوحدة تقارير دورية بذلك إلى لجنة التدقيق بمجلس الإدارة .

> "تعد وظيفة مسؤول التدقيق الشرعي الداخلي وظيفة واجبة التسجيل لدى هيئة أسواق المال."

وتعد وظيفة مسؤول التدقيق الشرعي الداخلي وظيفة واجبة التسجيل لدى هيئة أسواق المال، ويشترط للترشح لهذا المنصب استكمال قواعد الكفاءة والنزاهة المحددة في اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال، إذ ينبغي أن يكون موافقاً لشروط التأهيل العلمي والمهني بالإضافة إلى خبرة عملية لا تقل عن سنتين في مجال التدقيق الشرعي مع اجتياز برنامج المؤهلات المهنية، ويجوز للشخص المرخص له الاستعانة بخدمات مكتب تدقيق شرعي خارجي مسجل لدى الهيئة.

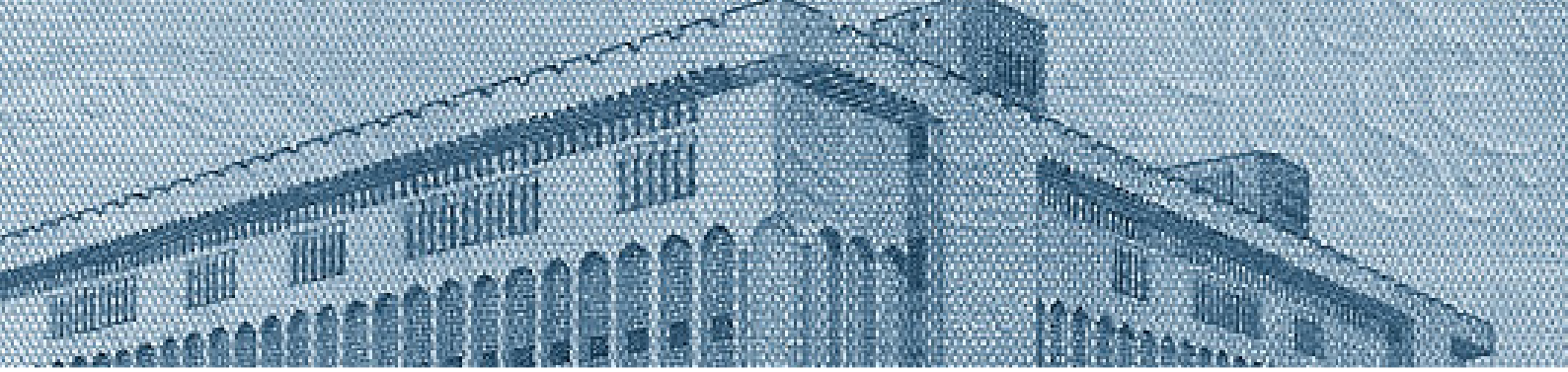

رابعًا: التدقيق الشرعي الخارجي

يعد التدقيق الشرعي الخارجي مما يميز نموذج الحوكمة الشرعية الكويتي في قطاع أسواق المال، ويقوم بمهمة التدقيق الشرعي الخارجي جهة شرعية مستقلة تتمثل بمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي والتي لا بد أن تكون مسجلة لدى هيئة أسواق المال، ويعد وجود تدقيق شرعي خارجي شرطاً للحصول على ترخيص هيئة أسواق المال بالنسبة للشركات المرخص لها بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ولا يجوز لأي شخص مرخص له أو أي نظام استثمار جماعي أن يستعين في مجالات التدقيق الشرعي الخارجي بخدمات جهات غير مسجلة لدى هيئة أسواق المال .

> يعد وجود تدقيق شرعي خارجي شرطاً للحصول على ترخيص هيئة أسواق المال بالنسبة للشركات المرخص لها بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ويعرف مكتب التدقيق الشرعي الخارجي بأنه: مؤسسة مستقلة (رخصة فردية أو شركة)، تختص بالرقابة على جميع المعاملات التجارية والمالية للشخص المرخص له أو نظام الاستثمار الجماعي للتأكد من مدى مطابقتها للمعايير الشرعية وقرارات الهيئة ذات الصلة، ومراجعة أعمال وحدة التدقيق الشرعي الداخلي، ويرفع تقاريره بهذا الشأن إلى الجمعية العامة للشخص المرخص له، كما ويرفع تقريره السنوي لجمعية حملة وحدات الصندوق في حال الصناديق الاستثمارية، وفي حال أنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية فإنه يقدم تقديم تقريره السنوي لمدير نظام الاستثمار الجماعي.

> يتكون مكتب التدقيق الشرعي الخارجي من مدققين شرعيين ويساندهم في عملهم محاسب أو أكثر ومستشار قانوني.

ويتكون مكتب التدقيق الشرعي الخارجي من مدققين شرعيين ويساندهم في عملهم محاسب أو أكثر ومستشار قانوني، ويشترط في جميع المذكورين وجود خبرة عملية لا تقل عن خمس سنوات، وقد حددت الهيئة شروط تسجيل المدقق الشرعي الخارجي بوجود شروط الخبرة العملية لمدة خمس سنوات في مجال التدقيق الشرعي إضافةً إلى الحصول على مؤهل جامعي معتمد في مجال الشريعة الإسلامية يؤهله لممارسة مهنة التدقيق الشرعي، أو مؤهل مهني في مجالات فقه المعاملات المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية من جهات متخصصة مشهود لها بالكفاءة، وأن لا يكون محكوما عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

> يشترط في المدقق الشرعي الخارجي حصوله على مؤهل جامعي معتمد في مجال الشريعة الإسلامية أو مؤهل مهني في فقه المعاملات المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

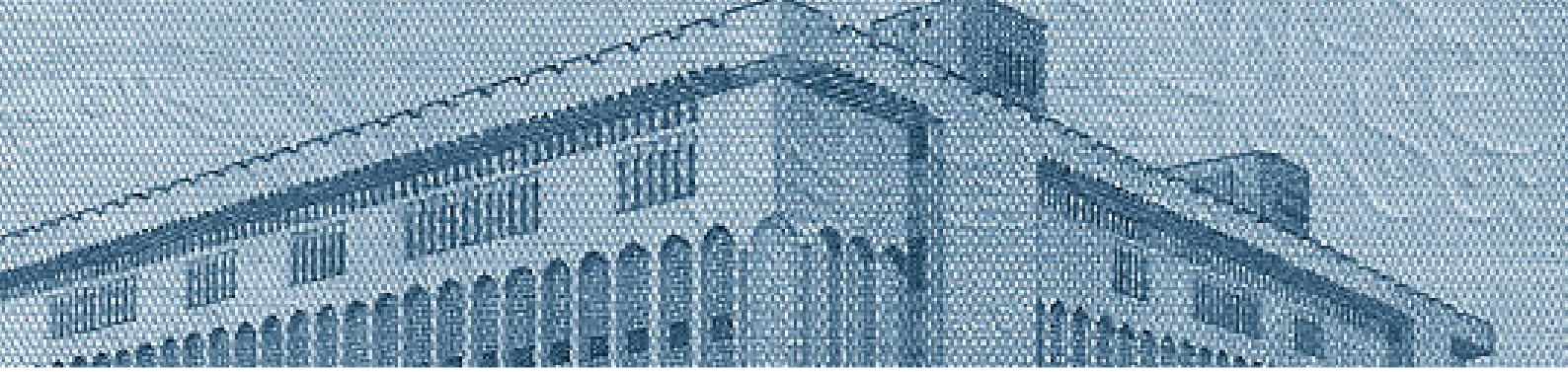

ويتوجب على المكتب الفصل بين فريق عمل المدققين الشرعيين الذين يقومون بمهام التدقيق الشرعي الخارجي عن الفريق الذي يقدم الاستشارات الشرعية، ويتم تحديد عدد أقصى من السنوات المتتالية التي يمكن للمكتب أن يقدم فيها خدماته للأشخاص المرخص لهم وأنظمة الاستثمار الجماعي وهي محددة بأربع سنوات، ويشمل نطاق عمل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي مراجعة أعمال وحدة التدقيق الشرعي الداخلي وهو ما يمثل نقلة نوعية على مستوى الصناعة المالية الإسلامية وتعزيزاً لمنظومة الرقابة الشرعية.

> يتوجب على المكتب الفصل بين فريق عمل المدققين الشرعيين الذين يقومون بمهام التدقيق الشرعي الخارجي عن الفريق الذي يقدم الاستشارات الشرعية.

وتستند أعمال التدقيق الشرعي الخارجي على التزامات بمعايير أخلاقية ومهنية في الاستقلالية وتجنب أي تعارض للمصالح، ويعد تعيين أو عزل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي من الأمور التي يجب الإفصاح عنها في بورصة الكويت.

> يعد تعيين أو عزل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي من الأمور التي يجب الإفصاح عنها في بورصة الكويت.

وتتمتع الصكوك بنموذج مختلف من الحوكمة الشرعية بوجوب اعتماد هيكل الصكوك ووجود تدقيق شرعي سنوي من مكتب تدقيق شرعي خارجي مسجل لدى هيئة أسواق المال.

نموذج الحوكمة الشرعية لوزارة التجارة والصناعة

منذ تأسيس بيت التمويل الكويتي عام ١٩٧٧، تبنت وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت خطاً واضحاً في السماح بتأسيس شركات بمختلف كياناتها القانونية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في ظل اتجاه عام في الدولة يدعم وجود المؤسسات المالية وغير المالية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويظهر ذلك جلياً في إتاحة المجال للمؤسسين والمساهمين في إمكانية إضافة بنود خاصة بالشريعة الإسلامية في النظام الأساسي للشركة وتعديلاته، وتكرر الأمر مع ظهور شركات التأمين التكافلي في عام ٢٠٠٠ والتي تمثلت الحوكمة الشرعية فيها بوجود هيئة رقابة شرعية مكونة من ثلاثة من علماء الشريعة المتخصصين في مجال المعاملات المالية الإسلامية، ولهيئة الرقابة الشرعية الحق في إبداء الرأي وتقديم المشورة الشرعية في أي من الأمور المتعلقة بمعاملات الشركة، كما أن لها الحق في حضور الجمعية العمومية للشركة وتقدم الهيئة تقريراً سنوياً شاملاً لمجلس الإدارة يبين خلاصة ما جرى من حالات وما جرى بيانه من آراء في معاملات الشركة ويجب تلاوة هذا التقرير في الجمعية العمومية للشركة.

ومع توسع نمو الصناعة المالية الإسلامية وظهور شركات ترغب في العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة مع انضباط أعمالها بضوابط الشريعة الإسلامية، ففي عام ٢٠٠٤ وما بعدها انتقل هذا الأمر إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع العقاري وقطاع الطاقة والقطاع الصناعي وغيرها من الشركات التي يرغب المساهمون فيها بأن تكون استثماراتهم متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد كانت البداية بذكر أن عقد التأسيس النظام الأساسي للشركة لا يجيز القيام بأية أعمال ربوية أو منافية لأحكام المعاملات في الشريعة الإسلامية، وكان النموذج المتبع هو وجود هيئة رقابة شرعية مكونة من (٣) أعضاء تقدم الآراء الشرعية للشركة وتكون قراراتها ملزمة وتبدي رأيها بشكل سنوي حول الالتزام بالأحكام الشرعية الإسلامية، ويقدم التقرير في الجمعية العمومية للشركة ويدرج في التقرير السنوي.

> "لهيئة الرقابة الشرعية الحق في إبداء الرأي وتقديم المشورة الشرعية في أي من الأمور المتعلقة بمعاملات الشركة."

ومن ثم تطور هذا الأمر مع صدور قانون الشركات رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ والذي نصت مادته رقم (١٥) بوجوب تقيد الشركات التي تزاول أغراضها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بأن تكون تصرفاتها مقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية، وأن تشكل لديها هيئة مستقلة للرقابة الشرعية على أعمال الشركة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة، وجاءت هذه المادة بذكر هيئة الرقابة الشرعية بشكل واضح وصريح لأول مرة في قوانين وزارة التجارة والصناعة، ومن مؤشرات ذلك زيادة اهتمام الوزارة بهذا الأمر إذ أصبح وجود تقرير هيئة الرقابة الشرعية ضرورياً للحصول على موافقة وزارة التجارة والصناعة بعقد الجمعية العمومية بشقيها العادية وغير العادية، بل تطور الأمر إلى قيام الوزارة بالتحفظ على الشركة في حال كان تقرير هيئة الرقابة الشرعية متحفظاً، ومما حددته المادة (١٥) كذلك مسؤولية الشركة بالتقيد فيما تجريه من تصرفات بأحكام الشريعة الإسلامية وهو ما يعكس دورها في إيجاد بيئة رقابية تحقق الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية إضافةً إلى استثناء الشركات المرخصة من هيئة أسواق المال من الإلزامية بوجود هيئة الرقابة الشرعية.

> "جاءت المادة (١٥) من قانون الشركات رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ بذكر هيئة الرقابة الشرعية بشكل واضح وصريح لأول مرة في قوانين وزارة التجارة والصناعة."

> "أصبح وجود تقرير هيئة الرقابة الشرعية ضرورياً للحصول على موافقة وزارة التجارة والصناعة بعقد الجمعية العمومية."

وجاء قانون الشركات الجديد رقم (١) لعام ٢٠١٦ ليؤكد على نموذج الحوكمة الشرعية المذكور في المادة (١٥) من القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ من مسؤولية الشركة بالتقيد فيما تجريه من تصرفات بأحكام الشريعة الإسلامية، وأن تشكل لديها هيئة مستقلة للرقابة الشرعية على أعمال الشركة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة بغرض إبداء الرأي الشرعي حول التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية، ويشمل هذا القانون جميع الشركات المرخصة من وزارة التجارة والصناعة والتي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

> "جاء قانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦ مؤكداً لنموذج الحوكمة الشرعية المنصوص عليه في قانون الشركات رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ من إلزامية وجود هيئة رقابة شرعية مستقلة للشركات العاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية مع مسؤوليات محددة وواضحة للهيئة."

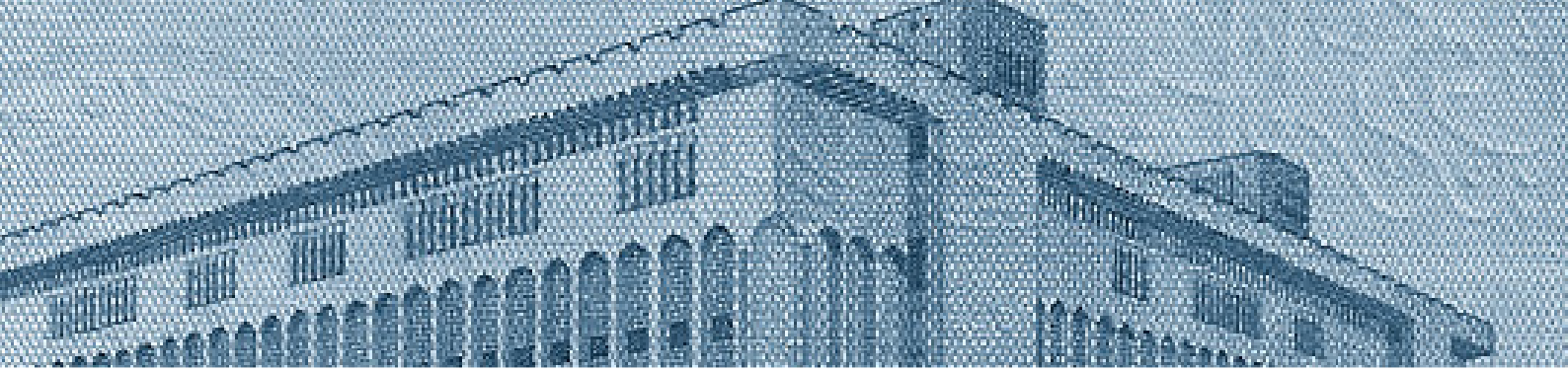

نموذج الحوكمة الشرعية لوحدة تنظيم التأمين

يعد عام ٢٠١٩ أكثر الأعوام اهتماماً بصناعة التأمين في دولة الكويت وذلك بصدور القانون رقم (١٢٥) لسنة ٢٠١٩ في شأن تنظيم التأمين والذي نُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١ سبتمبر ٢٠١٩، حيث يعد هذا القانون بمثابة عهد جديد لصناعة التأمين حيث إنه يتضمن تعديلات جذرية ومهمة في جميع جوانب العملية التأمينية بشقيها التقليدي والتكافلي، وفيما يتعلق بجوانب الحوكمة الشرعية للتأمين التكافلي فإنها تتمثل في منع شركات التأمين التقليدي من تقديم خدمات التأمين التكافلي عن طريق نوافذ إسلامية وهو ما يعد تعزيزاً وتأكيداً لتوجه الجهات الإشرافية الكويتية في القطاع المالي بعدم السماح بفتح نوافذ إسلامية في المؤسسات المالية التقليدية، وقد فتح هذا القانون الباب لتحول شركات التأمين التقليدي إلى شركات تأمين تكافلي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في مسعى لتعزيز نمو وتوسع صناعة التأمين التكافلي، وعلى الرغم من أن عدد شركات التأمين التكافلي يمثل (١٧) شركة من أصل (٢٨) شركة تأمين كويتية، فإن حصة هذه الشركات السوقية لا تزال ضئيلة مقارنةً بحصة شركات التأمين التقليدي ذات الباع الكبير والخبرة الواسعة وحجم الأعمال التأمينية الكبير.

> منع القانون شركات التأمين التقليدي من تقديم خدمات التأمين التكافلي عن طريق نوافذ إسلامية.

> على الرغم من أن عدد شركات التأمين التكافلي يمثل (١٧) شركة من أصل (٢٨) شركة تأمين كويتية، فإن حصة هذه الشركات السوقية لا تزال ضئيلة مقارنةً بحصة شركات التأمين التقليدي.

ومن أبرز ما تميز به هذا القانون هو إحداث نقلة نوعية على صعيد قطاع التأمين كاملاً في دولة الكويت وهو استحداث شكل جديد للإشراف على صناعة التأمين في دولة الكويت بإنشاء وحدة عليا للتأمين تتبع وزير التجارة والصناعة، وشمل القانون فيما يتعلق بصناعة التأمين التكافلي توضيحاً لتعريف وثيقة التأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي، وحدد نموذجاً جديداً للحوكمة الشرعية لقطاع التأمين التكافلي باستحداث لجنة استشارية للرقابة الشرعية، وتكون هذه اللجنة هي المرجع في كل ما يتعلق بقرارات وحدة التأمين في مجال الأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتتكون اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية من خمسة أعضاء على الأقل-غير متفرغين- من الخبراء المتخصصين في

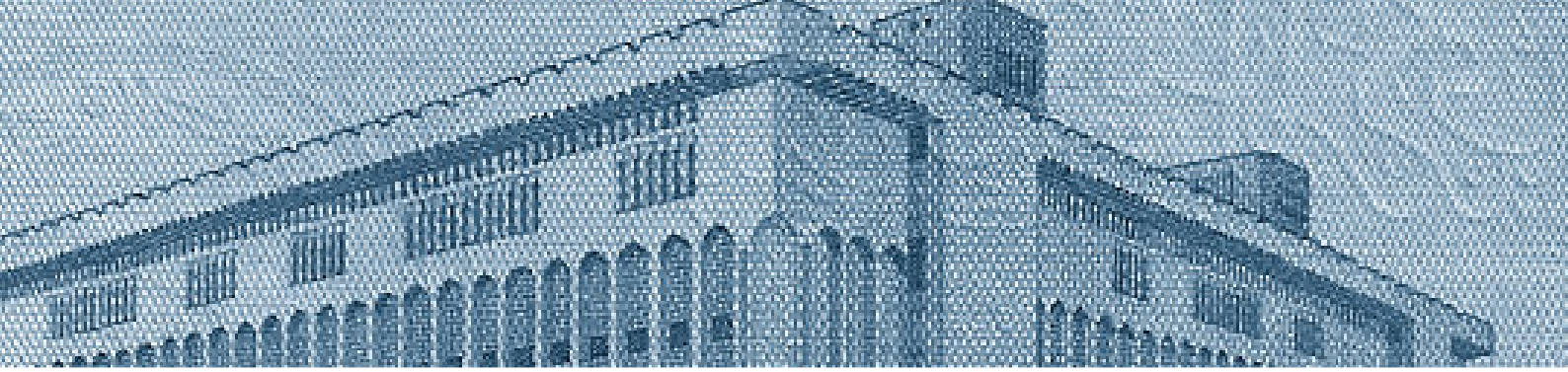

فقه المعاملات المالية الإسلامية والتأمين والقانون والاقتصاد على أن تكون الأغلبية في تشكيل هذه اللجنة من المختصين في الشريعة الإسلامية، وتصدر اللجنة العليا قراراً بتسميتهم لمدة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة. وتحدد اللائحة التنفيذية اختصاصاتها ونظام عملها ومكافأة أعضائها.

ويتضح هنا السبق لوحدة تنظيم التأمين عن باقي الجهات الإشرافية للقطاعات المالية في دولة الكويت بوجود جهة شرعية عليا تكون ذات قرارات إلزامية في كل ما يتعلق بأحكام الشريعة الإسلامية الخاصة بشركات التأمين التكافلي، وهو ما يمثل أول تجربة لهيئة شرعية مركزية في قطاعات الصناعة المالية الإسلامية في دولة الكويت ونقلة نوعية نحو تنميط وتوحيد التطبيقات وعدم جعل الفتوى أساساً للمنافسة بين الشركات، ويتصور أن يعقب هذه الخطوة إلزامية التدقيق الشرعي الخارجي كنتيجة حتمية لتوحيد المعايير الشرعية ووجود جهة خارجية مستقلة تقوم بالتقرير عن مدى التزام الشركة التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وقرارات اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية، وستتحدد هذه الأمور مع صدور اللائحة التنفيذية للوحدة والتي من المتوقع صدورها في مطلع عام ٢٠٢٠.

> ينص القانون على استحداث لجنة استشارية للرقابة الشرعية، تكون هي المرجع في كل ما يتعلق بقرارات وحدة التأمين في مجال الأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

> يتصور أن يعقب هذه الخطوة إلزامية التدقيق الشرعي الخارجي كنتيجة حتمية لتوحيد المعايير الشرعية.

أبرز تجارب الحوكمة الشرعية في دولة الكويت

	نموذج الحوكمة الشرعية	القوانين واللوائح المنظمة
بنك إسلامي	هيئة رقابة شرعية، تدقيق شرعي داخلي، تدقيق شرعي خارجي	قانون البنوك الإسلامية تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية ٢٠١٦
شركة استثمار إسلامية	هيئة رقابة شرعية - اختيارية، تدقيق شرعي داخلي وخارجي - إلزامي	اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته
صندوق استثمار إسلامي	تدقيق شرعي خارجي وداخلي	اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته
صكوك إسلامية	تدقيق شرعي خارجي	اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته
نظام استثمار جماعي تعاقدي إسلامي	تدقيق شرعي خارجي وداخلي	اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته
شركة وساطة مالية إسلامية	تدقيق شرعي خارجي وداخلي	اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته
شركة تأمين تكافلي	هيئة رقابة شرعية	القانون رقم (١٢٥) لسنة ٢٠١٩ والذي لم تصدر لائحته التنفيذية بعد
شركات تجارية ذات نشاطات مختلفة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية	هيئة رقابة شرعية	المادة (١٥) من قانون الشركات رقم (١) لعام ٢٠١٦
بيت الزكاة	بدأ بمكتب للشؤون الشرعية، ثم تم تشكيل هيئة رقابة شرعية	القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٢ بشأن إنشاء بيت الزكاة
الأمانة العامة للأوقاف	لجنة شرعية تقوم بأعمال الإفتاء والتدقيق، ومراقب شرعي داخلي	المرسوم الأميري رقم (٢٥٧) الصادر في ١٣ نوفمبر ١٩٩٣
الهيئة العامة لشؤون القصر	لجنة شرعية تقوم بالإفتاء والحرص على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية	قانون رقم (٦٧) لسنة ١٩٨٣ في شأن إنشاء الهيئة العامة لشئون القُصّر

الاستنتاجات

تعد دولة الكويت محضناً للعديد من تجارب الحوكمة الشرعية على مستوى الصناعة المالية الإسلامية في مختلف القطاعات الربحية وغير الربحية، وقد كانت البداية بنموذج الالتزام الشرعي الذاتي للبنوك وشركات الاستثمار الإسلامية بتعيين هيئات رقابة شرعية وذلك قبل صدور أية تعليمات من الجهات الإشرافية، وتعد تجربة بيت التمويل الكويتي أول تجربة للحوكمة الشرعية في دولة الكويت وتمثلت بتعيين مستشار شرعي، تبعها تعيين هيئة رقابة شرعية، وقد بدأت نماذج الحوكمة الشرعية في دولة الكويت بعنصر هيئة الرقابة الشرعية وبعدها أخذت في التوسع بإضافة عناصر أخرى من عناصر الحوكمة الشرعية مواكبةً بذلك تطور الصناعة والاهتمام العالمي بمفاهيم الحوكمة، وشهد عام ١٩٩٤ صدور أول توجيه من بنك الكويت المركزي خاص بالحوكمة الشرعية، والذي كان موجهاً لشركات الاستثمار الإسلامية. ومع تطور وازدياد وتيرة العمل لدى الشركات الاستثمارية جعلها تتجه نحو الاستعانة بشركات الاستشارات الشرعية.

وقد ظهرت تعليمات الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية في الكويت عام ٢٠٠٣ وتلاها تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية الكويتية عام ٢٠١٦. وتتناسب هذه التعليمات مع حجم القطاع المصرفي الإسلامي ونموه المستمر والذي وصل إلى٤٠٪ من إجمالي القطاع المصرفي في البلاد، ومن الملاحظ أن نموذج الحوكمة الشرعية الصادر عن بنك الكويت المركزي منتقى من تجارب ومعايير دولية مختلفة. وتتميز تعليمات بنك الكويت المركزي بإعطاء قدر كبير من الاهتمام بعنصر هيئة الرقابة الشرعية من ضمن عناصر الحوكمة الشرعية. فيما تتميز تعليمات هيئة أسواق المال بإعطاء قدر عال من الاهتمام بعنصر التدقيق الشرعي الخارجي، وتعاني التجربة الكويتية في الحوكمة الشرعية من شح في استعراض ملامحها وقوانينها وغياب معلومات مهمة أو عدم عرضها بالشكل الصحيح.

تعد تعليمات هيئة أسواق المال والتي تم إصدارها ضمن اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال عام ٢٠١١ وتعديلاتها اللاحقة أول تعليمات على مستوى العالم تلزم بوجود تدقيق شرعي خارجي على شركات وصناديق الاستثمار والصكوك الإسلامية، ويلاحظ وجود تطور كبير في تشريعات التدقيق الشرعي خاصة تلك الصادرة عن هيئة أسواق المال مع وجود إطار وتنظيم قانوني لعمل شركات الاستشارات الشرعية ومكاتب التدقيق الشرعي الخارجي صادر عن وزارة التجارة وبالتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وهيئة أسواق المال.

تعد دولة الكويت رائدة عالمياً بتواجد عدد كبير من الهيئات الشرعية على مستوى الصناعة المالية الإسلامية يبلغ ٦٨ هيئة شرعية، كما يوجد في الكويت ٧ شركات مسجلة لدى هيئة أسواق المال كمكاتب تدقيق شرعي خارجي وهو أكبر عدد شركات مسجلة ومرخصة على مستوى دول الخليج العربي في هذا المجال، وإن وجود بيئة خصبة من شركات التدقيق الشرعي يساعد المؤسسات المالية الإسلامية في عملها.

وتعد دولة الكويت من أكثر الدول التي توجد بها نماذج للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية بواقع ٤

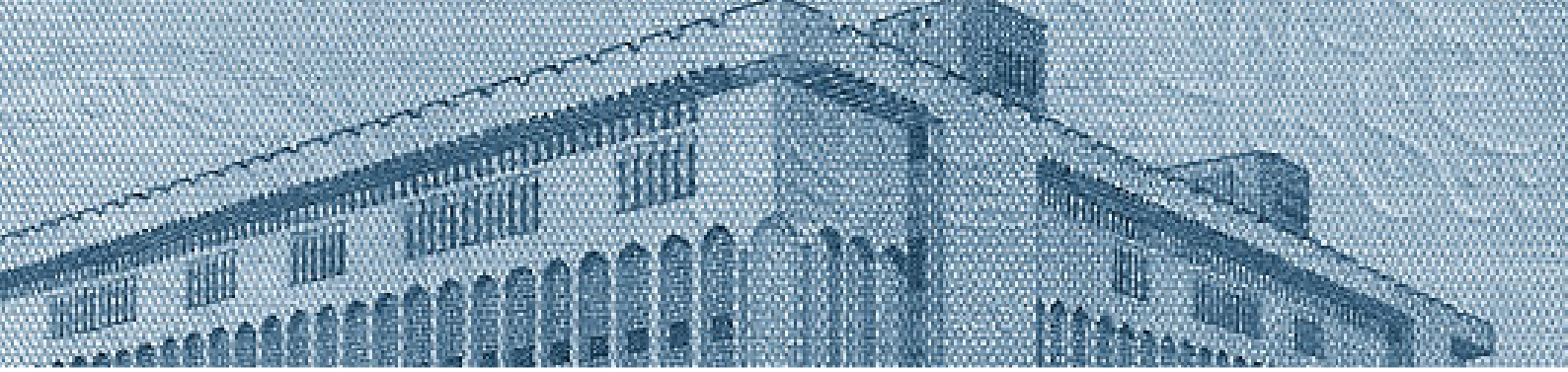

نماذج حوكمة شرعية مختلفة، وقد لعب نموذج الحوكمة الشرعية الصادر عن هيئة أسواق المال دوراً مهماً في تعزيز توحيد الحوكمة الشرعية، وتبقى المشكلة في نماذج الحوكمة الشرعية بدولة الكويت متمثلة في عدم وجود إدارات أو وحدات مختصة ضمن هيكل الجهات الإشرافية لمتابعة وتطوير نماذج الحوكمة الشرعية، وهو ما يضيع فرصة مهمة للتطوير المستمر للصناعة كما أنه يخلق المزيد من فرص العمل للكفاءات البشرية المتخصصة في هذا المجال.

يعد تعدد نماذج الحوكمة الشرعية متطلباً مرحلياً في ظل تعدد الجهات الإشرافية في دولة الكويت وعدم استقرار التطبيقات على مستوى الصناعة المالية الإسلامية على النموذج الأفضل للحوكمة الشرعية، ويتصور تغيره خلال العقد الحالي ليكون أكثر استقراراً في تطبيقاته، ويعد النموذج الأكثر تكاملاً هو النموذج الذي يهدف إلى تعزيز المعيارية وتوحيد الفتوى والآراء الشرعية ويحتوي في عناصره على تدقيق شرعي داخلي وخارجي ووظيفة الالتزام الشرعي.

التوصيات

- من المهم الوصول لنموذج حوكمة شرعية متكامل على مستوى الصناعة المالية الإسلامية في ظل تعدد النماذج الموجودة وعدم إثبات أي نموذج نجاحه وكفاءته المطلقة على النماذج الأخرى.
- تعزيز عمليات التفتيش والتدقيق الشرعي المركزي وذلك بتعزيز المهارات والمعرفة المهنية بالتدقيق الشرعي الخارجي لموظفي إدارة التفتيش في هيئة أسواق المال أو الاستعانة بموظفين لهذه المهمة لضمان تدقيق شرعي مركزي على مستوى عالٍ من المهنية، وهو مما يساعد في تطوير التجربة وزيادة مستوى الكفاءة فيها والمساهمة في إنجاحها.
- تفعيل التوصية المتعلقة بتعهد المؤسسات المالية الإسلامية بتعيين عدد كاف من المراقبين الشرعيين يتناسب وحجم المؤسسة، بحيث يتم تدريبهم تدريباً محاسبياً ومالياً بما يعينهم على أداء مهامهم في الرقابة على أعمالها.
- ضرورة قيام صناديق الاستثمار والصكوك بنشر تقاريرها الشرعية والإفصاح عنها للجمهور.
- من الضروري توسع صناعة التدقيق الشرعي الخارجي ليشمل القطاع الثالث كمؤسسات الأوقاف والزكاة والصدقات والمؤسسات الغير الربحية والأثلاث وغيرها والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية نظراً لما يحققه من مصلحة مشتركة لأصحاب المصلحة في هذا القطاع.
- من المهم تعزيز نماذج الحوكمة الشرعية في دولة الكويت بإيجاد وظيفة للالتزام الشرعي وتعزيز التركيز على وظيفة مسؤول المخاطر الشرعية.
- الدعوة لإنشاء وحدات خاصة لدى الجهات الرقابية مختصة بالإشراف على المؤسسات المالية الإسلامية من حيث متابعة أعمال هذه المؤسسات وحوكمتها الشرعية.

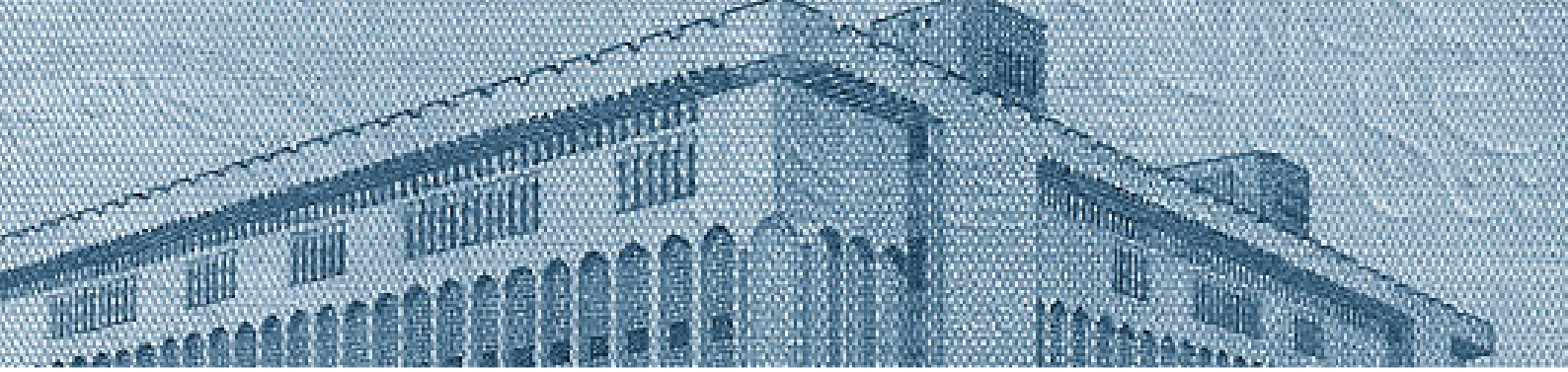

ملحق ١

أهم أحداث الصناعة المالية الإسلامية في دولة الكويت

العام	الحدث
١٩٦٨	تشكيل اللجنة التحضيرية لإنشاء بيت التمويل الكويتي واستمرت في عملها حتى عام ١٩٦٩
١٩٧٧	صدور المرسوم بقانون رقم (٧٢) لسنة ١٩٧٧ لتأسيس بيت التمويل الكويتي كأول بنك ومؤسسة مالية إسلامية في الكويت
١٩٨٤	إدراج أسهم بيت التمويل الكويتي كأول إدراج لمؤسسة مالية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في سوق الكويت للأوراق المالية وأول إدراج لأسهم مصرف إسلامي في سوق الأوراق المالية عالمياً
١٩٩٢	تأسيس شركة المستثمر الدولي كأول شركة استثمار إسلامية في الكويت
١٩٩٣	إطلاق أول قائمة على مستوى الخليج العربي ومن ضمن الأوائل على مستوى العالم لأسهم الشركات العالمية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من شركة المستثمر الدولي
١٩٩٦	إدراج أسهم أول شركة استثمار إسلامية في دولة الكويت «شركة المستثمر الدولي» في سوق الكويت للأوراق المالية
١٩٩٧	إطلاق صندوق أرزاق للاستثمار المالي كأول صندوق استثمار إسلامي محلي في دولة الكويت
١٩٩٧	إصدار أول قائمة أسهم للشركات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والمدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية
١٩٩٨	إطلاق أول مؤشر للأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة في سوق الكويت للأوراق المالية من شركة بيت الأوراق المالية
٢٠٠٠	تأسيس الشركة الأولى للتأمين التكافلي كأول شركة تأمين تكافلي في الكويت
٢٠٠٣	الجمعية العمومية لشركة بيت الأوراق المالية تقرر الموافقة على تحول الشركة من شركة استثمار تقليدي إلى شركة استثمار إسلامية كأول عملية تحول لشركة استثمار في الكويت والخليج العربي
٢٠٠٤	إدراج صندوق المركز العقاري والذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في سوق الكويت للأوراق المالية كأول إدراج صندوق عقاري إسلامي في سوق للأوراق المالية على مستوى العالم
٢٠٠٤	تأسيس بنك بوبيان كأول بنك يتم تأسيسه في دولة الكويت وفقاً لقانون المصارف الإسلامية رقم (٣٣) لعام ٢٠٠٣

العام	الحدث
٢٠٠٥	أول إصدار صكوك في الكويت (صكوك الإجارة الصادرة عن الشركة التجارية العقارية)
٢٠٠٦	أول إصدار صكوك مشاركة في الكويت والخليج العربي (صكوك المشاركة الصادرة عن شركة دار الاستثمار)
٢٠٠٧	إطلاق صندوق مؤشر المثنى الإسلامي كأول صندوق مؤشر متداول وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الكويت
٢٠٠٧	تحول بنك الكويت العقاري إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية كأول بنك كويتي يتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، وتغير اسمه لاحقاً ليصبح بنك الكويت الدولي
٢٠١٠	استحواذ بنك الكويت الوطني (أكبر بنك تقليدي في الكويت) على حصة ٤٧,٢٩٪ من أسهم بنك بوبيان وقد تم زيادة هذه النسبة إلى ٥٨,٣٪ خلال عام ٢٠١٢
٢٠١٦	بنك بوبيان يقوم بإصدار صكوك بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار أمريكي عبر أدوات الشريحة الأولى لرأس المال وفقا لتعليمات بازل ٣ على أساس صيغة المضاربة كأول إصدار صكوك من بنك في دولة الكويت
٢٠٢٠	موافقة الجمعية العمومية لشركة بيت الأوراق المالية على مشروع الاندماج مع شركة الأمان للاستثمار كأول اندماج بين شركتي استثمار إسلاميتين مرخصتين مدرجتين في بورصة الكويت
٢٠٢٠	موافقة الجمعية العمومية غير العادية لبيت التمويل الكويتي على الاستحواذ على البنك الأهلي المتحد البحريني لتشكيل أكبر كيان مالي إسلامي محلي وعالمي

ملحق ٢

أهم أحداث الحوكمة الشرعية التي مرت بها الصناعة المالية الإسلامية في دولة الكويت

العام	الحدث
١٩٧٨	تولي الشيخ بدر المتولي عبد الباسط منصب أول مستشار شرعي في بيت التمويل الكويتي كأول نموذج للالتزام الشرعي داخل المؤسسات المالية الإسلامية في الكويت
١٩٧٨	تأسيس أول هيئة للرقابة الشرعية لبنك إسلامي في دولة الكويت (الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي)
١٩٨٧	نشر أول تقرير لهيئة رقابة شرعية لمؤسسة مالية إسلامية في الكويت (بيت التمويل الكويتي) للمرة الأولى ضمن التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ كأول تجربة للإفصاح الشرعي في دولة الكويت
١٩٨٧	انعقاد الندوة الفقهية الأولى لبيت التمويل الكويتي وهي أول فعالية للاجتهاد الجماعي للصناعة المالية الإسلامية تقوم به مؤسسة مالية إسلامية في الكويت
١٩٩٢	تأسيس أول هيئة للرقابة الشرعية لشركة استثمار إسلامية في دولة الكويت
١٩٩٤	بنك الكويت المركزي يصدر أول توصية متعلقة بالحوكمة الشرعية في شركات الاستثمار الإسلامية على مستوى الخليج العربي والعالم وذلك بإصداره خطاب موجه إلى شركات الاستثمار الإسلامية يرى فيه أهمية قيام هذه الشركات بتعيين هيئة للرقابة الشرعية
١٩٩٧	بنك الكويت المركزي يصدر تعليمات رقم (٢/رس/١٩٩٧/٢٥) بشأن شروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في شركات الاستثمار الإسلامية التي تمارس نشاطها وفق أحكام الشريعة الإسلامية
١٩٩٧	بنك الكويت المركزي يصدر تعميم رقم (٢/رس/١٩٩٧/٣٥) بشأن إلزام شركات الاستثمار بالحصول على موافقة مسبقة من البنك على أية تعديلات مقترحة على النظام الأساسي للشركة قبل العرض على الجمعية العامة، وهو ما يتيح تحول شركات الاستثمار التقليدية إلى عمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية
١٩٩٧	قيام اللجنة الاستشارية العليا للعمل على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التابعة للديوان الأميري برفع مشروع قانون لصاحب السمو أمير البلاد بشأن المصارف والشركات الاستثمارية والمالية الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية متضمناً اقتراح تعيين هيئات رقابة شرعية فيها
٢٠٠٣	صدور القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٣ «بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية»
٢٠٠٣	صدور أول تعليمات للبنوك الإسلامية والحوكمة الشرعية المنظمة لها من بنك الكويت المركزي والخاصة بقواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية

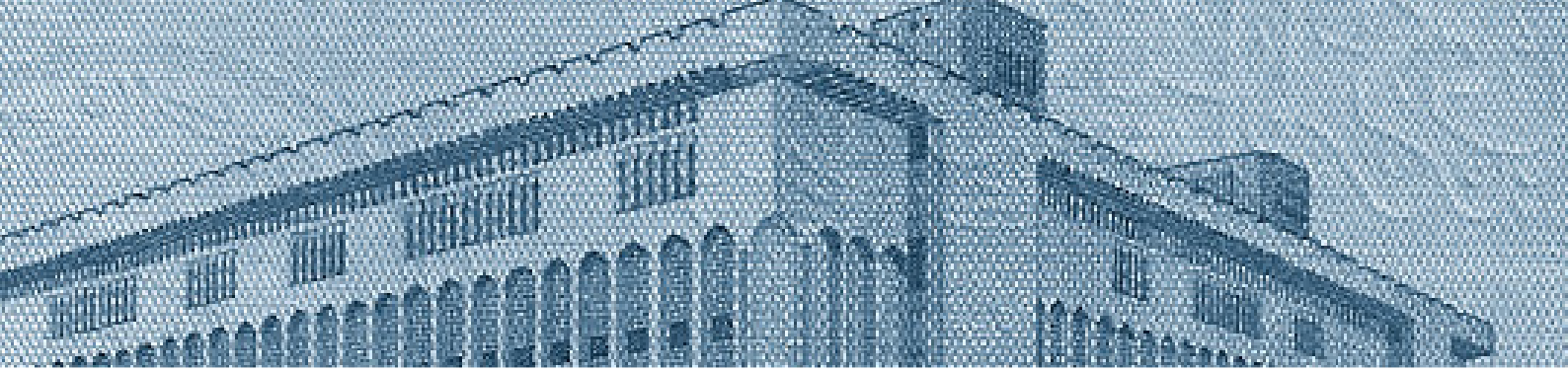

العام	الحدث
٢٠١١	صدور اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال والتي نصت على وجود نموذج جديد للتدقيق الشرعي الداخلي على صناديق الاستثمار واستحداث التدقيق الشرعي الخارجي والإلزام به لأول مرة على مستوى العالم
٢٠١١	إصدار القرار رقم (٥) لعام ٢٠١١ من قبل مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن إنشاء المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية
٢٠١٣	هيئة أسواق المال تصدر نظام ممارسة مهنة المراجعة والتدقيق الشرعي الخارجي للأشخاص المرخص لهم للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية كأول تعليمات على مستوى الصناعة المالية الإسلامية تنظم مهنة التدقيق الشرعي الخارجي
٢٠١٤	صدور أول تقرير تدقيق شرعي خارجي لشركة استثمار إسلامية كويتية وهو التقرير الصادر من شركة شورى للاستشارات الشرعية عن أعمال التدقيق الشرعي الخارجي على شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية
٢٠١٥	تعديل اللائحة التنفيذية بإصدار معلومات تفصيلية عن نموذج الحوكمة الشرعية مع إضافة فصل خاص عن مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي
٢٠١٦	بنك الكويت المركزي يصدر تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية في دولة الكويت والتي تضمنت حوكمة لهيئات الرقابة الشرعية وإضافة لوظيفة ومكتب التدقيق الشرعي الخارجي
٢٠١٧	تسجيل سبعة مكاتب تدقيق شرعي خارجي لدى سجل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي المعتمدة لدى هيئة أسواق المال كأول تجربة عمل لها
٢٠١٩	بيت التمويل الكويتي يعين مكتب تدقيق شرعي خارجي كأول بنك كويتي يقوم بتعيين مكتب تدقيق شرعي خارجي قبل موعد الإلزام القانوني والمحدد في ٢٠٢٠
٢٠١٩	بنك الكويت المركزي يطلق وبالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية شهادة المدقق الشرعي المعتمد كأول بنك مركزي خليجي يطلق شهادة مهنية إلزامية لمهنة التدقيق الشرعي للأشخاص المرخص لهم من قبل البنك المركزي
٢٠٢٠	إلزام جميع البنوك الإسلامية في دولة الكويت بتعيين مكتب تدقيق شرعي خارجي على أعمالها
٢٠٢٠	صدور القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٢٠ الخاص بتشكيل هيئة عليا للرقابة الشرعية لدى بنك الكويت المركزي، وقرار المحافظ بشأن الأسس والقواعد الخاصة بالهيئة العليا للرقابة الشرعية

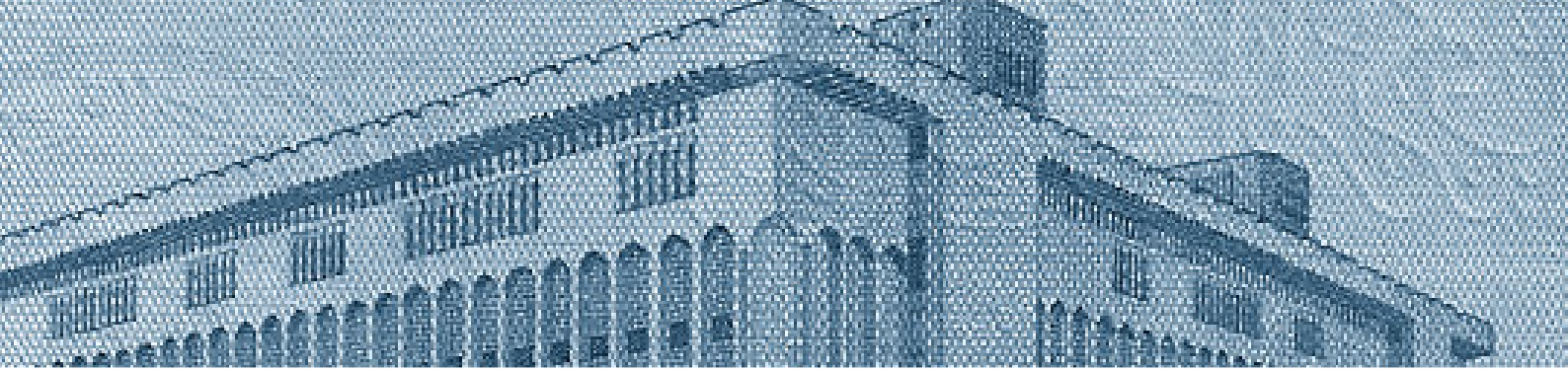

المراجع

- عبدالعزيز الناهض، د. يونس صوالحي (٢٠١٧). نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية: مفهومها، ومستندها، ومشكلتها، ومبادئها، ومرتكزاتها. سبتمبر ٢٠١٧.

- عبدالعزيز الناهض، د. يونس صوالحي (٢٠١٧). دراسة وتحليل تعليمات الحوكمة الشرعية الصادرة عن هيئة أسواق المال في دولة الكويت. نوفمبر ٢٠١٧.

- عبدالعزيز الناهض، د. يونس صوالحي (٢٠١٨). دراسة وتحليل تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي. مجلة الإسلام في آسيا، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (IIUM)، المجلد ١٥، العدد ١، يونيو ٢٠١٨.

- عبدالعزيز الناهض (٢٠١٩). نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية: دراسة تطبيقية لنظام الحوكمة الشرعية لدولة الكويت. رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (IIUM)، مارس ٢٠١٩.

- محمد الشرفا، د. أحمد سفيان عبدالله، د. قمر الزمان بن نور الدين (٢٠٢٠). تعليمات الحوكمة الشرعية لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الكويت: دراسة تاريخية. مجلة بيت المشورة، العدد ١٤، أكتوبر ٢٠٢٠.

- محمد الشرفا، د. أحمد سفيان عبدالله، د. قمر الزمان بن نور الدين (٢٠٢٠). نماذج الحوكمة الشرعية لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الكويت: دراسة استكشافية. المجلة الدولية لدراسات العالم الإسلامي، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (IIUM)، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٢٠.

القوانين والتعليمات:

- قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٣ بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية، دولة الكويت.

- قانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، ولوائحه التنفيذية، دولة الكويت.

- قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات، دولة الكويت.

- قانون رقم (١٢٥) لسنة ٢٠١٩ في شأن تنظيم التأمين، دولة الكويت.

- قانون رقم (٣) لسنة ٢٠٢٠ الخاص بإنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية لدى بنك الكويت المركزي، دولة الكويت.

- تعليمات بنك الكويت المركزي رقم (٢/رس/١٩٩٧/٢٥) بشأن شروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في شركات الاستثمار الإسلامية، يونيو ١٩٩٧.

- تعليمات بنك الكويت المركزي رقم (٢/رب أ/٢٠٠٣/١٠٠) بشأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، يونيو ٢٠٠٣.

- تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية"، ديسمبر ٢٠١٦.

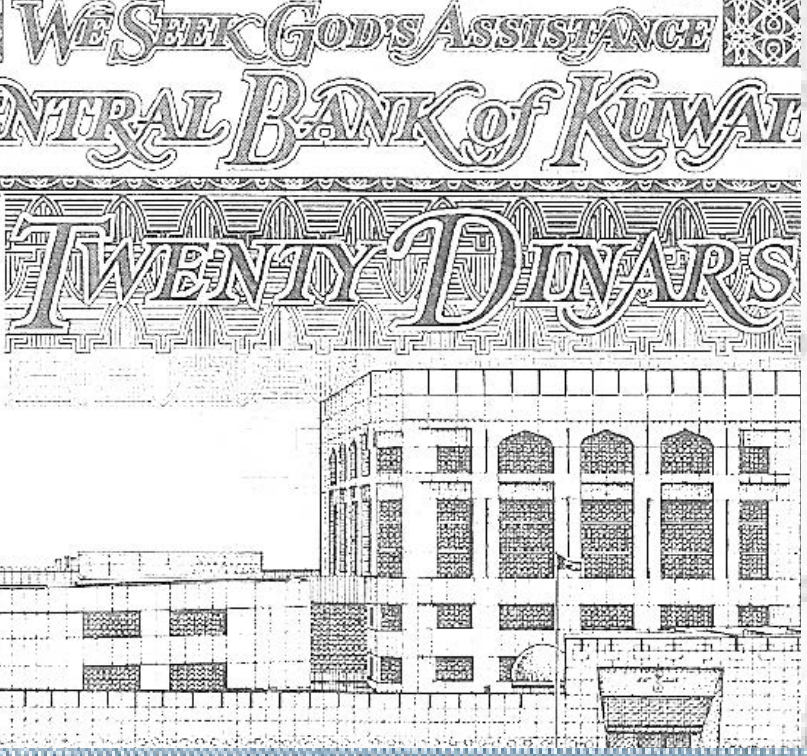

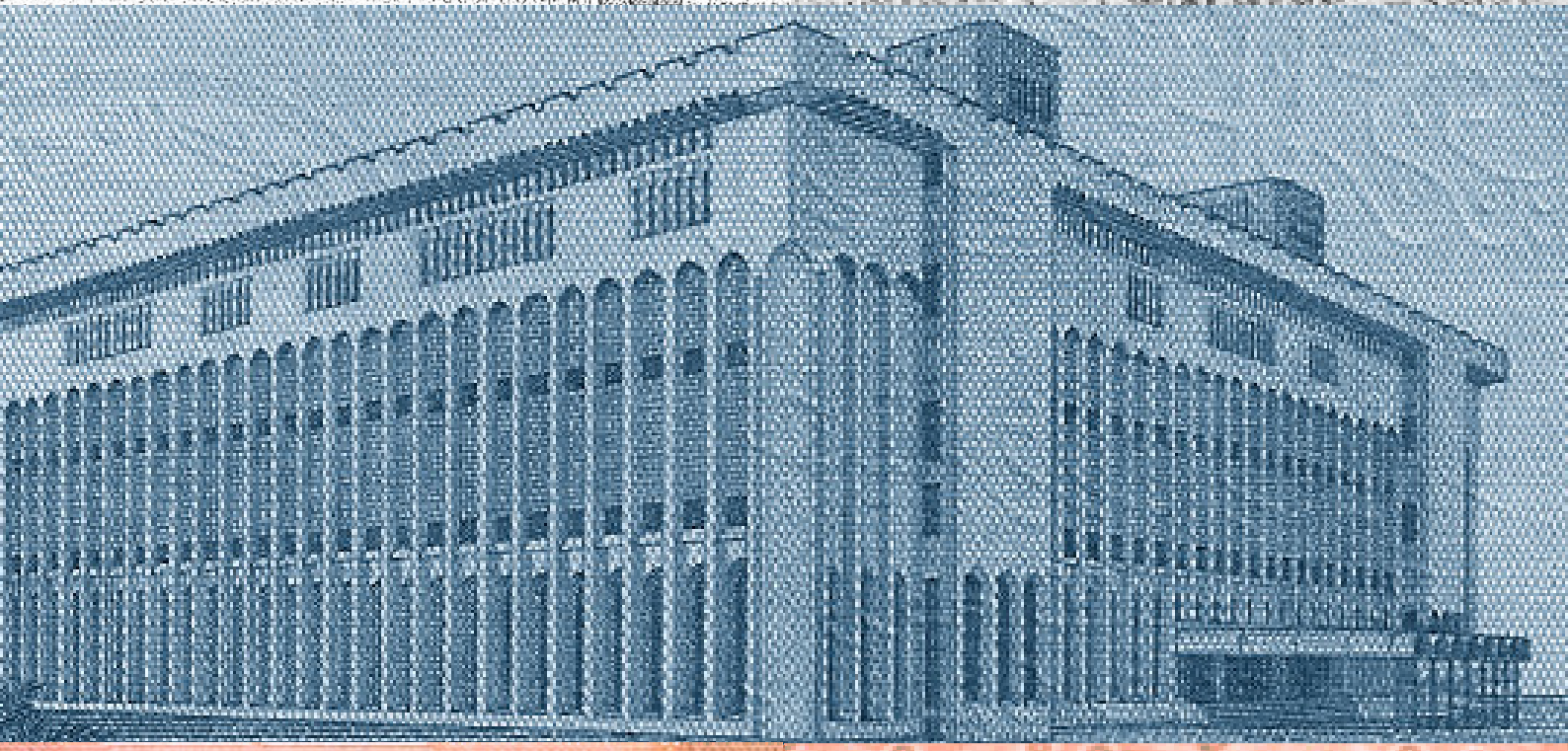

أصول للاستشارات الشرعية
Osol For Sharia Consulting

هذا التقرير صدر برعاية شركة أصول للاستشارات الشرعية

أصول للاستشارات الشرعية هي شركة إقليمية للخدمات المهنية المتعلقة بالالتزام الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية تأسست بموجب تحالف بين مجموعة من الشركاء ذوي المعارف والخبرات الشرعية والمالية والمهنية، وهي مرخصة ومسجلة لدى عدد من الجهات الإشرافية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

osolfsc.com

@co_osol